تحليل القدرة التنافسية للمصارف التجارية في العراق للمدة 2004-2012

أ.م.د. فريد جواد كاظم/ جامعة بغداد/ كلية الإدارة والاقتصاد
الباحث/ منتصر علي زين الدين

المستخلص:

أجُريتَ هذه الدراسة على عينة من المصارف التجارية في العراق أختيرت على وفق عدة اسس وهي عشرون مصرفاً منها مصروفان حكوميان وثمانية عشر مصرفاً تجارياً خاصاً, ويهدف البحث إلى التعرف على نشاط المصارف التجارية في العراق من خلال الوصول والأقتراب من نقاط القوة والضعف لأدائها والتعرف على قدرتها التنافسية, وسعياً لتحقيق هذه الهدف, لذا أعتمدت معايير معينة توضح القدرة التنافسية لهذه المصارف وبيان أدائها المالي. أشارت نتائج البحث إلى أن المصارف التجارية مازالت تعاني من ضعف الامكانيات وفاعلية التأثير في الاقتصاد العراقي فعلى الرغم من أن المصارف التجارية في العراق لها باعٌ طويل وتاريخ عريق بالعمل المصرفي إلا أنها مازالت محدودة النشاط, كما أسُتنتج؛ أنهُ ماتزال المصارف التجارية في العراق بعيدة عن أهداف السياسات الاقتصادية, حيث ماتزال المصارف التجارية الحكومية هي التي تقوم بالوظائف الملقاة على عاتقها(منذ زمن طويل) لإعادة توظيف المدخرات نحو متطلبات الاقتصاد العراقي على الرغم من فقدان الأهمية إلا أن هذه الوظائف أصبحت كروتين تقوم بها هذه المصارف, مثل عملية توزيع الرواتب لموظفي أو وزارات الدولة. أما المصارف الخاصة فهي بعيدة كل البعد عن مايتطلبهُ الاقتصاد فهي تقوم بخدمة ماتتطلبها أهدافها الخاصة. كما يأخذ على هذه المصارف أن العمليات المصرفية فيها تعاني لاسيما الحكومية منها من إجراءاتها الطويلة والروتينية وأستغراقها وقتاً طويلاً لأدائها, إلى جانب تعدد المستويات الإدارية التي تمر بها عملية طلب الخدمة المصرفية لغرض إنجازها, وهذا يؤدي بالتأكيد إلى زيادة تكاليف الخدمة المصرفية ومصروفاتها الثانوية, ومن ثم سيؤدي إلى أنخفاض الأرباح. كما أظهرت النتائج أن المصارف الخاصة هي أكثر تنافسيةً من المصارف الحكومية بحسب معياري الربحية والأمان, إلا أن المصارف الحكومية كانت أكثر تنافسيةً وتميزاً من حيث معيار الحصة السوقية.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ المصارف التجارية- القدرة التنافسية- معيار الربحية - معيار الحصة السوقية- معيار الأمان .

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
المجلد 21 العدد 86
الصفحات 577-616

(*) بحث مستل من رسالة ماجستير

المقدمة :

يعد القطاع المصرفي من القطاعات الاقتصادية المعاصرة لما لهُ من دور فعال في تنمية وإدارة دفة الاقتصاد على المستوى المحلي والعالمي؛ وفي مختلف الأصعدة والميادين التنموية والأستثمارية. وتعد المصارف التجارية من أهم أركان ذلك القطاع, حيث تُعد رافعة اقتصادية فعالة ومحركاً مهما للتنمية الاقتصادية في أي بلد. والمصارف التجارية في العراق يمتد تاريخها عبر الحضارات القديمة التي عاصرها العراق, وقد اسهمت في شتى المجالات من خلال دعمها للقطاعات الاقتصادية المختلفة, والمدة مابعد عام 2003 شهد العراق خلالها عدة تغيرات بنيوية وهيكلية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة, والمصارف لم تكن بمعزل عن هذه التغيرات والتي فتحت أمام المصارف الباب للتطور والتوسع وتقديم الخدمات المصرفية الجديدة ومن ثم فأن هذه التغيرات والتطورات التي حدثت أدت إلى أتساع المنافسة بين المصارف التجارية للحصول على ميزة تنافسية تستطيع من خلالها الثبات في السوق وتحقيق أهدافها المنشودة .

مشكلة البحث:

شهد الاقتصاد العراقي العديد من التغيرات والإنتكاسات التي أثرت بشكل أو بأخر على القطاع المصرفي والمصارف التجارية بشكل خاص, والمصارف التجارية حصلت في هذه المرحلة (مابعد عام 2003) على قدر معقول من الحرية في إتخاد قراراتها وسياساتها, لكن الملاحظ عليها أنها لم تستغل هذه الفرصة لتطور أدائها الأمر الذي أنعكس على تنافسيتها وتقديمها لخدماتها المصرفية مما يضعف مساهمتها في بناء ودعم الاقتصاد العراقي .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها ((شهدت المصارف التجارية في العراق بعد عام 2003 تحريراً وأنفتاحاً في أنشطتها المصرفية المختلفة, وحظيت بدرجة معقولة من الحرية في الإدارة وأتخاد القرارات المصرفية, إلا أنها لم تتمكن من تحسين أدائها أو مركزها المالي ورفع مؤشرات أدائها ومركزها التنافسي)).

هــدف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على نشاط المصارف التجارية في العراق من خلال الوصولَ والأقتراب من نقاط القوة والضعف في نشاطها, من خلال الأستعانة بمعايير القدرة التنافسية والتي تصور نشاط وأداء المصارف عينة البحث .

الحدود المكانية والزمانية للبحث :

تتمثل الحدود المكانية للبحث في أختيار عينة من المصارف التجارية في العراق بكلا نوعيها الحكومية والخاصة, وتمثلت الحكومية بمصرفين هما (الرافدين والرشيد), أما المصارف الخاصة فقد تمثلت بعينة من المصارف مستندين في ذلك الى المصارف المسجلة لدى البنك المركزي العراقي ومسجلة لدى سوق العراق للأوراق المالية ورابطة المصارف العراقية الخاصة, لذلك تدور الحدود المكانية للبحث أو مجتمع البحث على المصارف التجارية العراقية فقط. أما الحدود الزمانية فتمثلت في أختيار المدة 2004-2012 وهي تسعة سنوات وهذه المدة جيدة لتعكس نشاط المصارف ولاسيما وأن هذه المدة تمثل مرحلةً مهمة شهدها الأقتصاد العراقي وهي التحول نحو متطلبات اقتصاد السوق وترك نظام التخطيط المركزي الذي كانت تتبعه الحكومة العراقية في مرحلة ما قبل عام 2003 لاسيما أن الاقتصاد العراقي خلال هذه المرحلة لم يشهد أستقراراً سياسياً واقتصادياً .

هيكلية البحث :

من أجل تحقيق هدف البحث فقد تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث, تناول المبحث الأول مفهوم المصارف ونشأتها وتطورها في العراق, أما المبحث الثاني فقد تناول مفهوم القدرة التنافسية وأنواعها ومحدداتها, أما المبحث الثالث فقد تناول تحليل القدرة التنافسية للمصارف التجارية في العراق خلال مدة البحث, وأختتمت الدراسة بالإستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول/ مدخل مفاهيمي حول نشأة وتطور المصارف التجارية في العراق

في هذا المبحث سيتم التعرف على المصارف التجارية في العراق وذلك من خلال ثلاثة محاور أو جوانب, حيث يتناول المحور الأول مفهوم المصارف التجارية وأهميتها الاقتصادية, أما المحور الثاني فيتناول نشأة وتطور المصارف التجارية في العراق, أما المحور الثالث والأخير فيتناول واقع نشاط المصارف التجارية في العراق.

أولاً- مفهوم وأهمية المصارف التجارية :

أ- مفهوم المصارف التجارية :

بقصد تحديد مفهوم المصرف التجاري[1] تجدر الأشارة إلى ماوُرد من أراء للباحثين والكتاب والمهتمين بهذا الشأن, إذ أن المصرف بشكل عام هو"مكان التقاء عرض الأموال والطلب عليها" وأيضاً "هو المنشأة التي تتخذ من الإتجار في النقود حرفةً لها "(البديري,16:2013). وقد عرف المصرف التجاري بأنهُ " تلك المؤسسة المالية التي تتعامل في الديون تلك الديون (الودائع المصرفية) التي تكون مقبولة على نطاق كبير في سداد ديون الأفراد الآخرين, فهو المؤسسة التي تقوم بمبادلة النقود الحاضرة بالودائع المصرفية ومبادلة الودائع المصرفية بالنقود الحاضرة, كما يقوم بمبادلة الودائع بالكمبيالات وبالسندات الحكومية وبالتعهدات المضمونة من المؤسسات التجارية وهكذا"(خليل,183:1990).

[1] أن كلمة مصرف في اللغة العربية وكلمة بنك في اللغة الغربية هما أسمان لمسمى واحد ومع أن كلمة بنك هي الأقدم والأكثر استعمالا إلا أنه سيستخدم كلمة مصرف في البحث هذا

كما عُرف أيضاً بأنه "هو جزء من المؤسسات المالية الوسيطة[2] لأنهُ يقرض من تفيض دخولهم عن أنفاقهم ويقترض لمن يرغب بأن ينفق أكثر من دخلهُ الجاري"(السيد علي,121:1986), وعرف المصرف التجاري بأنه "مؤسسة مالية ذات شخصية معنوية تهدف إلى تسهيل المعاملات المالية للعملاء وحفظ الأموال وتشغيلها, وينفرد المصرف دون المؤسسات المالية الأخرى بوظيفة الوسيط النقدي والمالي أي هو وسيط نقدي عندما يقوم بخلق النقود المصرفية عن طريق منح القروض في شكل ودائع أضافية وهو وسيط مالي عندما يقوم بوضع عدة طرائق لتوزيع القروض بين رؤوس الأموال التي تسعى للبحث عن مجالات الأستثمار وبين مجالات الأستثمار التي تسعى للبحث عن رؤوس الأموال " (عمر,20:2013-21), كذلك تم تعريفهُ بأنهُ " المؤسسة التي تستعمل النقود كمادة أولية, حيث تعمل على تحويل هذه النقود إلى منتجات وتضعها تحت تصرف زبائنها, فهي بذلك مؤسسة مُسيرة بقواعد تجارية وعلى أساسها تبيع وتشتري وتحول, كما أنها تمتلك كأي مؤسسة أموالاً خاصة بها والتي تشكل جزءاً منها المخزون الأدنى, غير أن مايميزها عن بقية المؤسسات هو أنها تشتري دائماً مادتها الأولية (النقود) بالأقتراض وتبيع منتجاتها دائماً بالإقراض"(أيمان,4:2007).

من خلال ماتقدم من أراء حول أعطاء مفهوم وتعريف دقيق وشامل للمصارف, يمكن تعريف المصارف التجارية بأنها أحدى المؤسسات المالية النقدية والتي تُكون أو تُشكل الجزء الثاني الأكبر والأهم في الجهاز المصرفي بعد البنك المركزي من حيث التأثير في العرض النقدي, والأكثر عدداً وأنتشاراً, ويهدف المصرف لتحقيق وتعظيم الربح فهو بذلك يقدم خدماتهِ المصرفية من قروض وخدمات أخرى للعملاء مقابل الحصول على ثمن(الفائدة) مثل تحصيل الشيكات لحساب العملاء والقيام بعمليات خصم وتحصيل الأوراق التجارية وشراء وبيع الأوراق المالية وفتح الأعتمادات المستندية ومنح خطابات الضمان ودفع أجور الفواتير (الماء والكهرباء وغيرها) للعملاء, وأدارة المحفظة المالية ومنح بطاقات الائتمان وتأجير الخِزنات الحديدية كما هو في مصارف سويسرا, كل ذلك ومن ثم يصب في خدمة أهداف التنمية ودعم الاقتصاد الوطني .

ب- الأهمية الاقتصادية للمصارف التجارية :

تنبع أهمية المصارف التجارية من خلال مفهومها فهي تصب في خدمة الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع ما, من خلال ما تقدمهُ من خدمات مصرفية تتماشى مع مايتطلبهُ الاقتصاد بوجه عام. لذلك فالمصارف التجارية تؤدي دوراً مهما في عملية تعبئة المدخرات, وتمويل النشاطات الاقتصادية والأستثمارية المختلفة, وتسهيل عملية المبادلات وتسوية المدفوعات, وتعد من أهم أنواع المصارف وأكثرها نشاطاً وترتبط بها أوسع العمليات المصرفية, إذ تنامى دورها الأساسي من حفظ الأموال والاقتراض إلى تلبية متطلبات عملية التنمية.

[2] المؤسسات الوسيطة: هي المؤسسات المالية والمصرفية مثل صناديق الادخار والتوفير والتامين والمصارف المتخصصة.

وتؤدي أغلب خدمات المجتمع عن طريقها وتشكل موجوداتها ومطلوباتها الجزء الأكبر الهام من موجودات النظام المصرفي لأي بلد تعمل وتنشط فيه(مشبب,14:2010). لذلك فأن أهمية هذه المصارف تبرز من خلال أنها تشكل ثاني أهم مُكون في الجهاز المصرفي بعد البنك المركزي, كذلك تُعد المصارف التجارية الأكثر عدداً وأنتِشاراً وذلك يساعد على تطبيق وتنفيذ آليات السياسة النقدية لمعالجة الأزمات الاقتصادية مثل التضخم والكساد, من خلال دورها المؤثر في عرض النقد, كذلك أنتشارها يساعد على تقديم خدماتها إلى أكبر شريحة من المجتمع. لذا فهي تتمتع بأهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية والتي تنبع من خلال ماتقدمهُ من قروض إلى جميع المشروعات والشركات لتساعدهم على تمويل أستثماراتهم وكذلك أهميتها من الناحية الاجتماعية من خلال القروض والدعم الذي تقدمهُ لمعالجة بعض الأزمات مثل البطالة ومشكلة السكن كما هي الحال في البلدان المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية .

ثانياً- نشأة وتطور المصارف التجارية في العراق:

لقد عرفَ العراق منذُ أقدم الأزمان النشاط المصرفي بل عُد العراق من أوائل البلدان عربياً وعالمياً التي عَرفت النشاط المصرفي والذي مثلَ ومنذُ مايقارب من الألفي عام قبل الميلاد جزءاً من عصر الحضارة البابلية. وقد عرف العراق قديماً ظهور المصارف قبل ظهورها في البلدان والمجتمعات الأخرى, حيث يشير الكُتاب إلى ظهور عدة مصارف تعمل بشكل مستقل ومارست النشاط المصرفي كلٌ ضمن أختصاصه, حيث وجد في مدينة سيبار الواقعة على نهر الفرات مصرف أجيبي Egibi والتي كانت تمثل موقعاً تجارياً مهماً في عهد (نبوخذنصر), كذلك أنشيءَ مصرف الموارشو Mourashou في مدينة نفر الواقعة بالقرب من مدينة بابل, وأيضاً أنشيء مصرف أنيازير Eanasir في مدينة أور وأتخذ من موانئ الخليج العربي مركزاً لنشاطهُ التجاري في المعادن (الذهب والفضة والنحاس), وكذلك أقيم مصرف نبواهدن Neboahiddin في مدينة بابل وأتخذ من الصيرفة مجالاً لممارسة نشاطهُ وخاصةً في مجال المعادن النفيسة مع بلاد الأنضول, وهناك الكثير أيضاً من المصارف الأخرى التي أقيمت في العراق القديم(ثويني,21:2010-26) والتي أنتشرت في مُدنهِ التجارية. لكن هذا النشاط المصرفي لم يكتب لهُ التقدم والتطور لعوامل سياسية واجتماعية حَدَدت مسيرة هذا النشاط, وفي عهد الدولة الإسلامية تركزت نشاطات الصيرفة الإسلامية لخدمة الأغراض التجارية كتبادل العملات أو تحويلها من مكان لأخر, ولكن النشاط المصرفي شهد تدهوراً وأنحطاطاً كبير تمثل بغزو المغول والتتر للعراق والهيمنة العثمانية ثم تلاهُ النفوذ البريطاني ومارافق ذلك من أنتكاساً وتدهوراً لفترة ليست بقصيرة, ومن المعلوم أن للسيطرة أو الاحتلال أثرهُ ليس فقط سياسياً بل اجتماعياً واقتصادياً أيضاً(الغزي,62:1976). ولان أن العراق كما هو معروف بأنهُ مصدر الثروات الطبيعية وهو يمثل جسراً يصل أوربا بالهند, كل ذلك دعىَ الاحتلال البريطاني إلى تأسيس المصارف لخدمة مصالح نفوذهُ السياسي والاقتصادي.

إذ ليس من المعقول ومن غير المبرر أن تُقدم مؤسسات خاصة عربية أو أجنبية على العمل في البلدان الأخرى بدون أن يتوفر لذلك مبررات اقتصادية واجتماعية وسياسية تستدعي نشؤها, وبناءاً على ماتقدم فقد نشأت المصارف الأجنبية الإنكليزية في البداية لتقوم بخدمة وتوثيق أرتباط العراق اقتصادياً وسياسياً بإنكلترا عن طريق التجارة الخارجية وذلك من خلال عمليات الإستيراد والتصدير, لذلك نشأت عدة فروع لمصارف إنكليزية وأخرى أجنبية وعربية لدول أخرى في العراق مثل البنك العثماني والبنك الشرقي المحدود وبنك الشاهنشاهي الإيراني.

وبعد قيام الحكومة العراقية عام 1920 تحت الانتداب البريطاني, أتجهت أنظار الحكومة العراقية إلى أنشاء مصارف وطنية في العراق ترتبط بإحتياجاتهُ الاقتصادية وتعمل ضمن الظروف المحلية, بحيث تؤثر بها وتلبي الإحتياجات التمويلية للقطاعات المختلفة وتنشر خدماتها المصرفية في مختلف مناطق البلاد(الغزي, 68:1976), وبالبداية تم رفض فكرة أنشاء مصرف وطني حكومي لان الإنكليز أدعو أن العراق ليس بحاجة إلى وجود مصرف حكومي للإصدار[3]. وعلى الرغم من أثر التتابع السياسي لكن الحكومة العراقية لم تقف عند هذا الحد بل طالبت بإنشاء مصرف زراعي وذلك لأن المصارف الأجنبية أهملت هذا القطاع وأهتمت فقط بالتجارة لمصالحها وتركت بقية القطاعات تحت رحمة الصيارفة والمرابين, وبعد تأجيل الحكومة الإنكليزية لذلك الموضوع يقابلهُ الإصرار من قبل الحكومة العراقية على أنشاء مصرف زراعي فقد تم صدور قانون المصرف الزراعي الصناعي رقم 51 لسنة 1935 الذي نص في مادتهُ الأولى على مساعدة الزراعة والصناعة, وهو يعد أول مصرف حكومي وبرأسمال عراقي, وبعد ذلك تم أنشاء المصرف الصناعي بموجب قانون تأسيس المصرف الصناعي بصورة مستقلة بالرقم 12 لسنة 1940 والمصرف الزراعي بموجب قانون التأسيس رقم 18 لسنة 1940(الغزي, 104:1976), لكن الحكومة العراقية لم تقف عند هذا الحال بل أتجهت نية الحكومة العراقية إلى أنشاء مصرف تجاري يعمل في حقل الصيرفة التجارية وشرع ذلك خلال لائحة قانون اشتراك الحكومة في تأسيس مصرف حكومي رقم 27 لسنة 1939, والمقصود بإنشاء هذا المصرف هو كمؤسسة حكومية أهلية مشتركة تتمتع بسلطة إصدار العملة وتكون في الوقت نفسهُ مصرفاً تجارياً, وأستناداً لذلك فقد شرع القانون رقم 23 لسنة 1941 الخاص بإنشاء مصرف الرافدين برأسمال حكومي لايتجاوز نصف مليون دينار عراقي, والذي يعد أول مصرف تجاري حكومي عراقي وبرأسمال وطني يعمل كمصرف للحكومة ومنافساً للمصارف الأجنبية العاملة في البلد(أبو حمد,363:2006), ليقوم بأعمال الصيرفة التجارية بكافة فروعها في داخل وخارج العراق, كما أنه لم يكن مجرد مصرف تجاري وإنما كان النواة لتأسيس بنك وطني(مركزي)(السيدعلي,الكتاب الثاني, 319:1986).

[3] بسبب أنه هناك لجنة عملة منتخبة من قبل الحكومة العراقية والحكومة البريطانية بمساعدة البنك الشرقي وهو يقوم بعمل مرضي للحكومة حسب ما أقرتهُ الحكومة البريطانية بالإضافة إلى عدم وجود أشخاص أكفاء لتولي الإدارة المصرفية وعدم وجود ديون للحكومة لكي يديرها البنك.

ولم يقف تطور المصارف في العراق عند هذا الحد بل افتتحت مصارف وطنية أخرى مثل المصرف التجاري العراقي وكذلك مصارف عربية وأخرى أجنبية مثل مصرف دي روما والبنك اللبناني المتحد والبنك العربي والبنك الوطني الباكستاني...الخ.

وخلال المدة 1964- 1988 قامت الحكومة العراقية بتأميم المصارف بموجب قانون تأميم البنوك والمصارف التجارية رقم 100 لسنة 1964 وأنشأت بموجب هذا القانون المؤسسة العامة للمصارف[4] لتلحق بها المصارف التجارية المؤممة والمصارف الحكومية التي كانت موجودة قبل صدور هذا القانون وجاء قرار التأميم بأهداف جوهرية أكد عليها القانون تتمثل

بجعل المصارف التجارية ملكاً للدولة بهدف توجيه فعاليتها لخدمة التنمية الاقتصادية وتحقيق عملية الرقابة الكفوءه من قبل البنك المركزي العراقي والقضاء على النفوذ الأجنبي في القطاع المصرفي فضلاً عن إزالة هيمنة نفوذ فئة صغيرة من الأفراد عليه(الشمري, 123:2012), وقد شهدت هذه المدة عدة أحداث وتغيرات شملت تحويل المصارف إلى أربعة مجموعات ومن ثم دمجها وتعريقها إلى مصرفين هما الرافدين والتجاري العراقي ومن ثم شهدت هذه المدة تغيراً أخر نتج عنهُ في(1\6\1974) وبموجب القانون رقم 67 للسنة نفسها أن تمت أخر عملية دمج مصرفي وأصبح الجهاز المصرفي التجاري في العراق يتكون من مصرف واحد وهو مصرف الرافدين برأسمال قدرهُ 30 مليون دينار وبذلك أصبح القطاع الحكومي هو فقط المحتكر الوحيد للنشاط المصرفي في العراق, لقد ظل مصرف الرافدين المصرف التجاري الوحيد في البلد حتى عام 1988 حينما تقرر شطر مصرف الرافدين إلى مصرفين هما مصرف الرافدين ومصرف الرشيد وذلك بسبب ماقيل لتخفيف الأعباء الملقاة على مصرف الرافدين في إدارة موجوداتهُ إلى جانب ضعف استخدام التقنية في أعمالهُ المصرفية فضلاً عن خلق المنافسة في العمل المصرفي وقد تأسس مصرف الرشيد فعلاً بموجب القانون رقم 52 لسنة 1988 برأسمال مقدارهُ 100 مليون دينار وقد بلغ عدد فروعهِ 108 فرع في عام 1989 ومصرف الرافدين 227 فرعاً في عام 1988 (وهم2009: 104).

أما خلال المدة 1991-2003 حيث تشكل هذه المدة مرحلةً مهمة بالنسبة للنشاط المصرفي, حيث أنتقل النشاط المصرفي عندها من نشاط محتكر وتحت سيطرة الحكومة فقط إلى نشاط مختلط يشارك فيهِ القطاع الخاص, فقد صدر القرار المرقم 142 في 1991\5\31 والذي بمقتضاهُ صدر القانون رقم 12 لسنة 1991 الذي عدل قانون المصرف المركزي رقم 64 لسنة 1976 والذي أقر بالسماح لتأسيس المصارف الأهلية أو الخاصة على شكل شركات مساهمة, بالرغم من أنهُ كانت هناك أراء مؤيدة وأخرى معارضة لهذا القانون(وهم, 2009: 105).

[4] في سنة 1964وضمن القانون رقم 100 نفسه الخاص بقرار التأميم, تم أنشاء المؤسسة العامة للمصارف التي تهدف إلى رقابة وتوجيه أعمال المصارف وتنظيم عمليات الائتمان المصرفي, ولكن نظراً للتدخل والازدواج بين أعمال المؤسسة وبين دائرة رقابة المصارف في البنك المركزي العراقي تم إلغاء هذه المؤسسة في 1970\9\14.

وعلى أساس هذا القانون فقد تأسست بعض المصارف على شكل شركات مساهمة خاصة وأنشئ مصرف بغداد في عام 1992 والمصرف العراقي الإسلامي برأسمال 100 مليون دينار وأنشئ المصرف التجاري العراقي أيضاً في 1992 برأسمال 150 مليون دينار. وكذلك أنشأت بعض المصارف الأخرى فيما بعد(وهم, 2009: 105). ونظراً للظروف الاقتصادية فقد أقتصر النشاط الحقيقي لهذه المصارف في قبول الودائع ومنح الائتمان والوساطة المالية, كذلك شهد عام 1991 تأسيس سوق بغداد للأوراق المالية والذي أعطى للمصارف دوراً مهما وهو كوسيط من خلال تأسيس مكاتب وساطة لكل المصارف العاملة في السوق(الشمري,2012: 126). كذلك شهدت هذه المرحلة تطوراً أخر وذلك من خلال صدور القرار رقم 9 لسنة1996 والذي سمح بموجبهِ للمصارف المتخصصة بممارسة الصيرفة على الأسس التجارية الاعتيادية إلى جانب مهامها الأصلية كمصارف تنموية, كذلك سمح للمصارف التجارية بمنح القروض المتوسطة والطويلة الأجل للأغراض الصناعية والزراعية والعقارية وكذلك مجال الصيرفة الأستثمارية وذلك من خلال قرار مجلس إدارة البنك المركزي العراقي المتخذ بجلستهُ1313 المنعقدة بتاريخ 6\10\1997 (الشمري, 2012: 127). كذلك حصلت تغيرات هيكلية للمصارف الحكومية على وفق قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997 حيث أصبح مصرف الرافدين والرشيد شركتين عامتين من حيث تشكيل مجلس إدارتها وطبيعة أنشطتها وعملياتها وممارسة النشاط المصرفي بكفاءة ولبلوغ أعلى مستوى من النمو, ومن نتائج هذا القرار هو أن سمح للمصارف التجارية الحكومية أن تمارس نشاطات الصيرفة الشاملة والمشاركة في تأسيس الشركات المساهمة والقيام بالنشاطات غير المصرفية وذلك بعد موافقة البنك المركزي العراقي(الشمري, 2012: 127), كذلك سمح للمصارف الأهلية بمزاولة نشاط الصيرفة الشاملة إستناداً إلى قرار مجلس أدارة البنك المركزي العراقي بجلستهُ المرقمة 1265 في 22\3\1994(عباس جاسم, 2010: 136).

أما بعد عام 2003 فقد شهد القطاع المصرفي لاسيما المصارف التجارية تطورات واسعة تمثلت في أن شهد العراق انتقالات اقتصادية غيرت من النشاط المصرفي عما كان متعارف عليه في السابق وبأشراف من قبل السلطة النقدية الممثلة بالبنك المركزي العراقي الذي نال أستقلاليتهُ في عملهُ كمشرف ورقيب على النشاط النقدي والمصرفي والأقتصادي وبتدخل محدود للحكومة حيث أجاز البنك المركزي العراقي للمصارف العربية والأجنبية بممارسة النشاط المصرفي في العراق. وفي سنة 2004 تم إلغاء قانون البنك المركزي العراقي رقم 64 لسنة 1976 وتعديلاتهُ وصدور القانون الجديد للمصرف المركزي رقم 56 لسنة 2004 في 7\3\2004 الذي يهدف بحسب المادة الثالثة منهُ إلى السعي لتحقيق والمحافظة على الاستقرار النقدي والسعر المحلي وتعزيزهُ والحفاظ على نظام مالي مستقر تنافسي ويستند إلى السوق(ثويني, 2010: 266). وفي سنة 2004 بلغ عدد المصارف الحكومية 7 ولها 331 فرعاً, وتم تحديد رؤوس الأموال للمصارف العراقية بـــ 10 مليار دينار لكل مصرف, وصدر قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 الذي أشار في المادة الرابعة منهُ إلى الحد الأدنى لرأسمال أي مصرف يمكن أن يعمل في العراق بـــ 10 مليار دينار عراقي, ثم تم تعديلهُ إلى 50 مليار دينار وأيضاً صدور قانون مكافحة غسيل الأموال في نفس السنة (ثويني, 2010: 266).

وقد فتحت عدة مصارف خاصة عراقية مثل مصرف الشمال ومصرف الاتحاد للأستثمار ومصرف كردستان ومصرف أشور وغيرها من المصارف الأخرى, كذلك بلغ أجمالي الفروع المصرفية في العراق لسنة 2005 (540 فرعاً) منها 356 فرعاً للمصارف الحكومية و184 فرعاً للمصارف الأهلية وتركزت معظم هذه الفروع في العاصمة بغداد إذ بلغت 263 فرعاً(ثويني, 2010: 266).

وبعد أن أمتلك البنك المركزي العراقي نفوذهُ ورقابتهُ على المصارف ولتعزيز مكانة هذه المصارف في الاقتصاد, قرر البنك المركزي العراقي برفع رأسمال المصارف الخاصة إلى 250 مليار دينار عراقي أي مايعادل 220 مليون دولار خلال 3 سنوات, وسيدفع ذلك بالمصارف إلى زيادة رأسمالها بطرائق الدمج أو عن طريق المساهمين أو بالمشاركة مع المصارف الأجنبية أو العراقية, وذلك من تاريخ صدور القرار في 2010\2\18 ولغاية 2013\6\30 (الشمري, 2012: 129). وهذا بالتأكيد سيضاعف قدرتها المالية وتوسع دائرة أعمالها لتشمل قطاعات أوسع وأبرزها الأستثمار الإنتاجي. وبهذا الصدد فقد أنتشرت هناك بعض الفروع لتلك المصارف في أنحاء العراق وكذلك دخول بعض المصارف العربية والأجنبية لتأسيس فروع لها في العراق للعمل لاسيما بعد عام 2008, وذلك بالتأكيد سينعكس على وضع مصرفي يتسم بالتنافسية بين المصارف والتعرف على الخدمات المصرفية الجديدة وإدخال التكنولوجيا الحديثة لذلك القطاع, وبالنهاية تقديم خدمات مصرفية معاصرة أفضل للزبائن أو الجمهور المصرفي, وذلك كلهُ يعود إلى جعل القطاع المصرفي قطاعاً مختلطاً يشارك العمل فيه كلا القطاعين العام والخاص, حيث أنهُ أزداد عدد المصارف التجارية في العراق (النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي 2012: 28-29) من 49 مصرفاً في عام 2011 إلى 54 مصرفاً في عام2012 وتمثلت بـــ 7 مصارف حكومية و47 مصرفاً أهلي توزعت 23 مصرفاً تجارياً برأسمال عراقي و12 مصرفاً مشارك مع مصارف أجنبية و12 مصرفاً إسلامياً.

ثالثاً- واقع النشاط المصرفي التجاري في العراق :

من خلال ماذُكر في المحورين السابقين, جرى التعرف من خلالهما على مفهوم المصارف التجارية وأهميتها ونشأة وتطور المصارف التجارية في العراق, لذا فقد تم التركيز على بعض الأفكار والتصورات المصرفية حول طبيعة نشاط المصارف التجارية في العراق ومدى التطور الحاصل فيها, لذلك يتوجب التعرف على واقع النشاط المصرفي التجاري في العراق من خلال هذا المحور, ويمكن إيجاز هذا الواقع من خلال النقاط الاتية :

1- يتكون النظام المصرفي في العراق من7 مصارف حكومية ثلاث منها تجارية وثلاث مصارف أختصاصية وتمارس نشاط الصيرفة الشاملة ومصرف العراق أو المصرف الأشتراكي سابقاً فقد صُفيت أعمالهُ من قبل الحكومة. و47 مصرفاً أهلياً(خاصاً) توزع بين 9 مصارف تمُارس النشاط المصرفي الإسلامي و23 مصرفاً تجارياً و15 مصرفاً أجنبياً وعربياً, فضلاً عن مصرف ستاندرد تشارترد والذي أفتتح له فرع مؤخراً في سنة 2013. وبذلك يصبح عدد المصارف العاملة في العراق55 مصرفاً, وبعدد فروع إجمالي يبلغ 995 فرعاً يوزع بين 516 فرع للمصارف الخاصة و479 فرع للمصارف الحكومية تنتشر في بغداد والمحافظات, و12 فرع خارج العراق8 منها لمصرف الرافدين و4 للمصارف خاصة هي بغداد والوركاء والبلاد الإسلامي والتعاون الإسلامي(النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي لسنة 2012: 105).

2- بلغ أجمالي رؤوس أموال المصارف العراقية حوالي(1,8 تريليون دينار) حتى نهاية العام 2009 وأن معظمها وبنسبة 80% يعود للقطاع الخاص المصرفي. وهناك قرار للبنك المركزي العراقي بعد التشاور مع الحكومة, جرىَ بموجبهِ رفع رؤوس أموال المصارف الحكومية لتبلغ 500 مليار دينار لمصرف الرافدين و400 مليار دينار لمصرف الرشيد. وهناك قرار أخر للبنك المركزي يقتضي فيه برفع رؤوس أموال المصارف الخاصة العراقية المجازة بممارسة الصيرفة إلى 250 مليار دينار, أي ما يعادل 220 مليون دولار وخلال ثلاثة سنوات ابتداءً من صدور القرار في 18\2\2010 إلى غاية 30\6\2013 وعلى ثلاثة مراحل, تبدأ بزيادة للسنة الأولى ب100 مليار دينار والسنة الثانية 100 مليار دينار وفي نهاية المدة المقررة يكون 250 مليار دينار (مجلة اتحاد المصارف العربية, العدد355, حزيران,2010: 10).

3- (أن 90% من موجودات الجهاز المصرفي التجاري هو لدى المصارف الحكومية وان80% من الائتمان المقدم تحتكرهُ تلك المصارف. مما يعني أن المصارف الخاصة على الرغم من أرتفاع رؤوس أموالها نسبةً إلى المصارف الحكومية, إلا أنها ما زالت ذات طبيعة متحفظة في منح الائتمان) (قاسم, 2012: 261).

4- (لا تقل نسبة كفاية رأس المال عن 12% وعلى الرغم من ذلك فأن المصارف الحكومية عانت من أنخفاض هذه النسبة إلى مادون النسبة المطلوبة أعلاه, مما يجعلها مصارف أكثر خطورةً بسبب إحتكارها المتزايد للائتمان المقدم بنسبة 80% من أجمالي الائتمان المصرفي الممنوح. مما جعل رؤوس أموالها لاتتناسب مع موجوداتها من الأستثمارات المرجحة بالمخاطر) (قاسم, 2012: 261), وعلى الرغم من ذلك يلاحظ انهُ مازالت قناعة الجمهور المصرفي تنطوي على أنها مصارف مضمونه من قبل الحكومة .

5-(تهيمن المصارف الحكومية على نسبة 97% من إجمالي الموجودات للمصارف العراقية, وأن ودائع الجمهور مازالت تودع لدى المصارف الحكومية بنسبة 63% مقابل 37% للمصارف الأهلية. مما يؤكد ذلك هيمنة القطاع العام المصرفي على حركة السوق المصرفية بشكل واضح وقوي)(قاسم, 2012: 261).

6- "بلغ رصيد الودائع لدى المصارف التجارية 62,005,935 مليون دينار في نهاية سنة 2012 موزع بين 53,382,546 مليون دينار ودائع الحكومة المركزية والمؤسسات العامة لدى المصارف الحكومية, و 8,623,389 مليون دينار ودائع لدى القطاع الخاص, ومع ذلك لاتشكل هذه النسبة من الودائع الأهلية سوى 8% أو يزيد بقليل من الناتج المحلي الإجمالي, مما يعني أنخفاضاً قوياً في العمق المالي للبلاد وسيادة المالية العامة للدولة على الحياة المالية"(النشرة السنوية للبنك المركزي لسنة 2012: 27) .

7- أما رصيد الائتمان النقدي المباشر فقد بلغ 28,438,688 مليون دينار نهاية سنة2012 موزع بين 23,340,407 مليون دينار مقدم من قبل المصارف الحكومية إلى الحكومة المركزية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص. وبلغ 5,098,281 مليون دينار مقدم من قبل المصارف الأهلية إلى القطاع الخاص. كما تشير البيانات إلى إنعدام الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف الأهلية إلى القطاع العام. كما أن نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي هي الأخرى منخفضة, وأن تدني الائتمان يعبر عن صغر سوق الائتمان في النشاط التمويلي للبلاد(النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي ,2012 :29). مما يجعل هيكل التمويل متمركز على الموازنة الأستثمارية العامة بشكل أساس, بأعتبار أن الدولة هي مركز الثروة وتهيمن على مايزيد80% من الناتج المحلي الإجمالي. فضلاً عن ذلك مازالت الديون المتعثرة البالغة قرابة 200 مليار دينار تمثل عبئاً على الأستقرار المالي, حيث احتلت نسبة التعثرات لدى المصارف الحكومية 48% في حين بلغت نسبة 52% لدى المصارف الخاصة(قاسم, 2012: 262).

8- على الرغم من تزايد عدد المصارف وعدد الفروع في العراق, إلا إن مازال القطاع المصرفي لايغطي نسبة الكثافة السكانية المعيارية والبالغة مصرف واحد لكل 10,000 نسمة بحسب ماجاء في التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لسنة 2012.

9- ما زال القطاع المصرفي في العراق متزمت إلى حدً ما في منح القروض ومتجنباً أي درجة من المخاطرة, مما أدى إلى صعوبة وصول القروض المصرفية إلى صغار المستثمرين ورجال الأعمال, بسبب عدم رغبة المصارف بالمخاطرة بقروض طويلة الأجل وبضمانات التدفقات النقدية للمشروع بشكل أساسي مع قدر محدود من الضمانات العقارية. ولهذا السبب عجز صغار المستثمرين وهم الأغلبية الساحقة في القطاع الخاص من الاستفادة من القطاع المصرفي, لعدم قدرتهم على توفير الضمانات سواء العقارية أو غيرها(عبد الرضا).

10- الحقيقة الأخرى التي تُميز القطاع المصرفي العراقي, هو أن الطلب على التمويل يرافقهُ في أغلب الأحيان تفشي مظاهر الفساد الإداري والمالي, ولا يمكن لأحد إنكارهما اذ تستشري في جميع القطاعات الأخرى وليس المصرفي فقط. فالقطاع المصرفي الحكومي تفشت فيه مظاهر المحسوبية السياسية والرشوة في منح القروض, أما القطاع المصرفي الخاص فقد أنتشرت فيه مظاهر حصر الجزء الأعظم من الائتمان النقدي إلى مستثمرين على صله مباشرة بمجالس إدارة المصارف, وذلك أما بسبب الشعور بالاطمئنان تجاه هؤلاء المقترضين أو بسبب العلاقات والمصالح التجارية. ويصل الائتمان النقدي الممنوح خلافاً للقانون في بعض المصارف إلى نسب عالية قد تصل إلى 50%من إجمالي الائتمان الممنوح من المصرف المعني. ومن جانب أخر عجز القطاع المصرفي عن توفير التمويل اللازم للأستثمارات الكبيرة والمتوسطة, بسبب ضألة القاعدة الأستثمارية لهذه المصارف(عبد الرضا).

11- على الرغم من المحاولات التي تسعى إليها المصارف لتطوير منتجاتها المصرفية, إلا أنها ليست بالمستوى المطلوب, فضلاً عن الضعف الواضح في أستخدام التكنولوجيا ونظم المعلومات الحديثة في ممارسة العمل المصرفي وتقديم الخدمات المصرفية التنافسية.

12- من المُلاحظ أن أسعار الفائدة المستلمة والمدفوعة على الودائع والقروض هي متساوية تقريباً في جميع المصارف التجارية, وهذا بالنتيجة لايساعد على تحفيز المنافسة أولاً, وجذب الجمهور من المودعين والمقترضين ثانياً, بسبب تساوي وتشابه الخدمات المصرفية, وكأن المصارف تمارس أسلوب التقليد والمحاكاة في نشاطها المصرفي.

13- من الواضح أيضاً عدم وجود قرار صارم وفعلي حيال الإصلاح المصرفي في العراق. فالبرغم من عقد أتفاقية التفاهم في 2006 بين البنك المركزي ووزارة المالية على إعادة هيكلية مصرفي الرافدين والرشيد, ومن ثم الأتفاق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لإعادة إصلاح هذين المصرفين, فقد تباينت الآراء في نسبة ومدى النجاح في تحقيق عملية الإصلاح؛ حيث أن هناك من يرى أنهُ يتم التنفيذ ببطء وتلكأ وتشتت مما جعل خطوات الإصلاح غير ملموسة, في حين يرى البعض الأخر أن أي نوع من أنواع الإصلاح لم يتم لحد الآن وإنما تمت التهيئة لهذا الأجراء فقط(علي,2012: 29).

14- لم تعالج إعادة الهيكلية (النظام المتفق عليه لإصلاح المصارف الحكومية من الناحيتين التشغيلية وإصلاح الشؤون المالية) مما يثقلها؛ إذ مايزال مصرفي الرافدين والرشيد يعانيان من ضخامة الكادر والروتين في العمل والإرباك في التخطيط للأعمال التجارية والسياسات المتبعة, رغم فتح مكاتب مساعدة لتوزيع رواتب المتقاعدين وإغلاق بعض الفروع لكلا المصرفين, ظلت الشؤون المالية في وضع غير مستقر على الرغم ما إعُطيَ من صلاحيات لمجالس الإدارة لإطفاء الديون الميؤوس من تسديدها ومعالجتها (علي,2012: 30).

15- مازالت المصارف الأجنبية حذرة من فتح فروع للعمل داخل العراق أو توئمة مصارفها (الأندماج) مع المصارف العراقية لمحدودية دور وكفاءة مصارفنا وضيق علاقاتها مع النظام المصرفي العالمي.

المبحث الثاني/ القدرة التنافسية – الأبعاد والمحددات

سيتم التعرف في هذا المبحث على القدرة التنافسية من خلال ثلاثة محاور أو جوانب, حيث يتناول المحور أولاً مفهوم القدرة التنافسية وأهميتها, أما المحور ثانياً فيتناول أنواع القدرة التنافسية أو مستويات القدرة التنافسية, أما المحور ثالثاً فيتناول محددات القدرة التنافسية.

أولاً- مفهوم وأهمية القدرة التنافسية :

لايوجد تعريف متفق عليه لمفهوم القدرة التنافسية إلا أن هناك وجهات نظر متعددة للباحثين والكتاب والمهتمين بهذا المجال, حيث يعرفها البعض على مستوى المنشأة وهناك من يعرفها على مستوى القطاع والبعض الأخر على مستوى الدولة. وفي العقدين الماضيين تم توجه الدول المتقدمة إلى السعي الدءوب لتمييز منتجاتها وقطاعاتها للحصول على ما يميزها عن أقرانها, وبالتالي القدرة على المنافسة والحصول على حصة أوسع في السوق العالمية. هناك بعض التعاريف والمفاهيم للقدرة التنافسية وبحسب أراء الباحثين والكتاب والمهتمين بهذا المجال. فقد تم تعريف المنافسة بصورة عامة بأنها تعني المزاحمة بين المنتجين أو أصحاب رؤوس الأموال على تصريف منتجاتهم في السوق والهدف من ذلك, تحقيق أقصى ربح ممكن(منال,2007: 119). والبعض يعرف المنافسة على أنها تعدد المسوقين وتنافسهم لكسب عميل بالأعتماد على أساليب مختلفة كالأسعار والجودة والخدمة بعد البيع وغيرها. ولاتتم المنافسة بين المؤسسات فحسب, بل تكون أيضاً بين الأفراد داخل المؤسسة الواحدة وذلك بهدف تحقيق أفضل أداء وزيادة الإنتاجية وتحقيق أهداف المؤسسة. وتلعب المنافسة حالياً دوراً أساسياً, فالبقاء للدولة المتميزة والمؤسسات المتميزة والمديرين والعمال المتميزين (فلة,2005: 84). كما تعرف المنافسة بوصفها" أطار عمل للتنمية الاقتصادية ترتبط وتقاس بإنتاجية الدولة, كما تُعد محركاً أساسياً لتحسين مستوى المعيشة ويمكن للدولة من خلال أمتلاكها لمستوى عال من الإنتاجية[5] أن تمتلك عملة قوية وتحقيق عوائد مجزية على رأس المال, ومن ثم توفير مستوى أجور مرتفع معا يؤدي إلى أرتفاع في مستوى المعيشة والرخاء والرفاهية للمواطنين والمقيمين"(الأمانة العامة لمجلس الأمارات التنافسي,2011: 1). كما يحدد المنتدى الاقتصادي العالمي(World Economic Forum) وكما ورد في التقرير السنوي للتنافسية في العالم العربي لعام2013 على أن القدرة التنافسية هي مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية للبلد. ومستوى الإنتاجية بدورهِ يحدد معدلات العائد التي حصل عليها الاقتصاد من الأستثمارات. لأن معدلات العائد هي بدورها تقود لزيادة معدلات النمو أيضاً, والاقتصاد الأكثر تنافسية هو من المرجح أن ينمو أكثر ويصبح أكثر ازدهاراً في الأجل المتوسط والطويل (The Arab WorldCompetitiveness Report 2013: 7).

[5] الإنتاجية: يتعلق مفهوم الإنتاجية بفاعلية استخدام المدخلات والتكنولوجيا المرتبطة بالعلاقة الإنتاجية,حيث تعرف الإنتاجية على أنها مقدار ماتنتجه الوحدة الواحدة من عوامل الإنتاج.

كما تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (Organization for Economic Co-operation and Development) القدرة التنافسية على أنها الدرجة التي يستطيع بلد ما في ظل أسواق حرة وعادلة, أنتاج سلع وخدمات تنجح في أختبار الأسواق الدولية, وفي الوقت نفسهُ المحافظة على توسيع المداخيل الحقيقية لمواطنيها في المدى الطويل(أحمد,2011: 25).

كما يرى بورترPorter أن القدرة التنافسية تنشأ بمجرد توصل المؤسسة إلى أكتساب طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستخدمة لدى المنافسين الآخرين ويمكن تجسيدها ميدانياً(الشمري,2010: 38).

كما يمكن تعريفها على صعيد المنشأة بأنها القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الأخرين مما يعني نجاح مستمر لهذه المنشأة في السوق الدولي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة, ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق رفع إنتاجية عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية(العمل ورأس المال والتكنولوجيا...الخ.) ومن الخطوات الأساسية لتحقيق القدرة التنافسية على تلبية الطلب العالمي والمنافسة هو الأهتمام بتلبية الطلب المحلي والمعتمد على لجودة[6](Elasrag,2013: 2).

كما تم تعريفها بأنها تتمثل في الكيفية التي تستطيع بها المؤسسة أو الدولة أن تستخدم تدابير وإجراءات معينة تؤدي إلى تميزها عن منافسيها وتحقق لنفسها التفوق والتقدم عليهم, وبالتالي فأن القدرة التنافسية للمنتجات السلعية والخدمية محصلة لعوامل عديدة متداخلة ومتباينة في ظل أنماطها وتأثيراتها (Elasrag ,2013; 5) .

على الرغم من تعدد تعاريف ومفاهيم القدرة التنافسية غير أن مفهومها يبقى غير محدد بشكل واضح ودقيق ومتفق عليه من قبل الأطراف ذات العلاقة, وقد تعرض الكثير من المفاهيم المتعلقة بالتنافسية للكثير من الانتقادات مثل غموض درجة التعريف لهذا المفهوم أو أتساعهُ. إلا أن الكثير من المهتمين بهذا المجال يتفقون على أن القدرة التنافسية لمنشأة معينة أو قطاع معين أو دولةً ما, هو تحقيق التفوق في الإنتاج من حيث الإنتاجية والكلفة وتلبية الطلب المحلي وذلك بدورهِ سيعكس التفوق في السوق العالمية وتحقيق هدفها في الحصول على موقع تنافسي عالمي ينافس المنتجات العالمية.

بعد التعرف على أبرز تعاريف ومفاهيم القدرة التنافسية ينبغي التعرف على أهمية القدرة التنافسية. في الاقتصاديات المعاصرة أصبحت التنافسية أكثر ضرورة فهي تؤثر في الشركات التي تحتاج إلى تنمية فضلاً عن مجرد البقاء في السوق, كما وتؤثر على الأفراد الذين يريدون الحفاظ على وظائفهم أو أعمالهم كما تؤثر في الأمم التي ترغب في إستدامة مستويات معيشة أفرادها وزيادتها. ومما عزز من مناخ التنافس ورسخ القناعة بأهمية التنافسية تلك التغيرات الحاصلة على النشاط البشري من مختلف جوانبهِ, في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي فضلاً عن التطورات العلمية والتكنولوجيا (النسور,2009: 19).

[6] الجودة: هي مجموعة من السمات والخصائص للسلع والخدمات القادرة على تلبية احتياجات المستهلك المحددة. هذا حسب تعريف المعهد الأمريكي للمقاييس والجمعية الأمريكية لمراقبة الجودة.

وتنبع أهمية القدرة التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية الملائمة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها وتشجيع الإبداع والابتكار بما يؤدي إلى تحسين وتعزيز الإنتاجية والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج ورفع مستوى الأداء وتحسين مستوى المستهلكين عن طريق تخفيض التكاليف والأسعار, فضلاً عن أن التنافسية تساعد على القضاء على أهم العقبات التي تواجه تحسين الكفاءة والإنتاجية, إلا وهي مشكلة السوق المحلي, والتي تحول دون الاستفادة من وفورات الحجم الكبير وعليه فأن توفير البيئة التنافسية تعتبر وسيلة فعالة لضمان الكفاءة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة(Elasrag,2013: 4).

ثانياً- أنواع التنافسية :

بعد التعرف على مفهوم وأهمية القدرة التنافسية, ينبغي التعرف على أنواع التنافسية. فقد أهتم العديد من الكُتاب والباحثين والمهتمين بهذا الشأن على تقسيم التنافسية بشكل عام إلى عدة أنواع سواءً على مستوى المؤسسات أو الدولة. حيث تُميز أغلب الأدبيات بين عدة أنواع من التنافسية أهمها (سرحان,2011: 37):-

1- تنافسية التكلفة أو السعر :- فالبلد ذو التكلفة الأقل هو الذي يتمتع بتنافسية عالية بالنسبة إلى الأسواق العالمية, ويشمل هذا النوع من التنافسية أثر سعر الصرف للعملة الوطنية, أي التركيز على قدرة المؤسسة على عرض السلع والخدمات بسعر أقل من المنافسين الآخرين وبتكاليف إنتاج أقل.

2- التنافسية غير السعرية :- ويقصد بها العوامل غير التقنية وغير السعرية التي تدخل ضمن مفهوم التنافسية مثل (الموقع, المناخ, العادات والتقاليد,....الخ.) والتميز بالخدمات المصاحبة رغم أرتفاع السعر.

3- التنافسية النوعية :- وتشمل نوعية المنتجات الملائمة لعنصر الإبداع التكنولوجي, فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة والأكثر ملائمة للمستهلك والمؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق, تتمكن من تصدير سلعها حتى ولو كانت أعلى سعراً من السلع المنافسة مثل السيارات الألمانية والايطالية المنشأ.

4- التنافسية التقنية :- تعد التنافسية التقنية من أهم أنشغالات المفكرين أمثال Schumpeter, Marshall حيث لايتم التنافس على أساس السعر والتكلفة وإنما على أساس المنتجات نفسها وهذا يعود إلى البحث, الابتكار, تراكم المعارف التقنية والكفاءات. أي التنافس يكون على أساس الإنتاج عالي التقنية والأكثر تعقيداً.

5- التنافسية اللحظية (رضوان,2011: 33): وتعتمد هذه التنافسية على النتائج الإيجابية المحققة خلال دورة محاسبية والتي قد تنتج عن فرصة عابرة في السوق أو عن طريق ظروف حصلت للمؤسسة في وضعية احتكارية وهي تكون في المدى القصير.

6- التنافسية الظرفية (رضوان,2011: 35): وتركز على مناخ الأعمال وعمليات المؤسسات واستراتيجياتها وتحتوي على عناصر مثل التكلفة والنوعية والحصة من السوق وغيرها, أي أن الظروف المناخية هي التي تكسب المؤسسة أو الدولة القدرة التنافسية في مجالٍ معين .

7- التنافسية المستدامة (رضوان,2011: 35): وتركز على الإبداع التكنولوجي ورأس المال البشري والفكري وتحتوي على عناصر مثل التعليم, رأس المال البشري, الإنتاجية, مؤسسات البحث والتطوير, الطاقة الإبداعية, الوضع المؤسسي وقوى السوق.

8- التنافس بالوقت (عبد الحميد,2008: 144-145): حيث يجري التنافس بين المؤسسات على اختصار الوقت في كل العمليات, خاصة تلك المرتبطة بالدورة(تمويل, أنتاج, تسويق) وبإختصار الوقت بين كل أبتكار وتقديم منتوج جديد أي تقليص دورة حياة المنتوج, وعلى هذا الأساس أصبح الوقت مورد من موارد المؤسسة وعاملاً مهماً.

9- التنافس بالجودة (عبدالحميد,2008: 144-145): تعد الجودة أهم سلاح تنافسي للمؤسسة, وشرط أساسي لقبول أي منتوج بشكل عام سواء بالسوق المحلية أو العالمية, ومصدر لتمييز المؤسسة وأرتفاع قدرتها التنافسية.

10- التنافس التكنولوجي (عبدالحميد,2008: 145): لتحقيق هدف احتلال مركز تنافسي تعمل مؤسسات القطاع الواحد من أجل الحصول على أحدث تكنولوجيات الإنتاج التي تسمح بتحسين وتطوير المنتجات القديمة أو طرح منتجات جديدة. وللحصول على مزايا تنافسية تعمل المؤسسات على تقديم منتجات متميزة من خلال البحوث والابتكارات الحديثة والمعارف العلمية وبراءات الإختراع, حيث تشكل الأخير بعداً تنافسياً وحاجزاً يمنع دخول المؤسسات الجديدة كقوة تنافسية محتملة.

ثالثاً- محددات القدرة التنافسية :

بهذا الصدد سيتم التركيز على بعض العوامل والتي تمثل محددات يُعتمد عليها لقياس تنافسية الدول والبعض الأخر يعدها متطلبات للقدرة التنافسية أو كعوامل للتنافسية, وفيما يأتي توضيح للمحددات التي وضعتها المنظمات والهيئات الاقتصادية الدولية المهتمة بموضوع التنافسية كالمنتدى الاقتصادي العالمي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية, وقد وضعت هذه المنظمات12 محدد هي (الجوارين,2010: 31-34):-

* المحدد الأول – المؤسسات: أن الهيكل المؤسسي له صلة قوية بالتنافسية والنمو الاقتصادي لأنهُ يشكل الحافز في أي اقتصاد, ويؤثر في كيفية تداخل المشاريع والتركيبة السياسية وبقية المجتمع مع بعضها البعض, ومن ثم تتحدد البنية الأساسية المؤسسية بالإطار التشريعي والإداري الذي من خلالهُ يمارس الأفراد والمؤسسات والحكومة نشاطاتها لتوليد الدخل والثروة, وقد زادت أهمية دور هذه المؤسسات خلال الأونة الأخيرة في ظل الأزمة المالية العالمية, ومانتج عنها من دور أكثر فعالية للحكومة والتنظيم الاقتصادي.

* المحدد الثاني- البنية التحتية: أن وجود البنية التحتية تؤدي إلى تخفيض تكلفة الإتصالات والنقل والطاقة, وتسهم في أرتفاع كفاءة عمليات المشاريع وتقليل تكلفة القيام بها. ويعد توفير بنية تحتية شاملة تتميز بالكفاءة محدداً رئيساً للتنافسية لما لها من أهمية في ضمان قيام نشاطات اقتصادية فعالة في الأماكن والقطاعات الاقتصادية الملائمة, كما تسهم في تغطية تكلفة المبادلات وتدعم تكامل الأسواق الاقتصادية المختلفة على الصعيد المحلي والاقليمي والدولي.

* المحدد الثالث- الأستقرار الاقتصادي: يعد أستقرار البيئة الاقتصادية الكلية من العوامل المهمة لنشاط الأعمال ومن ثم تنافسية الاقتصاد ككل, ففي حالة عدم أستقرار البيئة الاقتصادية الكلية بسبب وجود عجز الموازنة المزمن أو المديونية الخارجية العالمية فأن ذلك يلحق الضرر بالأداء الاقتصادي الكلي نظراً لعدم قدرة الحكومة على توفير الخدمات العامة بشكل فعال أو حتى أستخدام سياساتها الاقتصادية لمواجهة التقلبات الدورية في مستوى النشاط الاقتصادي.

* المحدد الرابع- الصحة والتعليم الابتدائي: تمثل الصحة أحد المحددات الرئيسة للتنافسية لما لها من أثر فعال في دعم النشاط الاقتصادي وذلك لأهمية الصحة, حيث أن وجود قوة عاملة تتمتع بالصحة يزيد من معدلات الإنتاجية ومن ثم يزيد تنافسية البلد، في حين أن أنتشار المشاكل والأمراض الصحية ينعكس سلباً على إنتاجية العمل والتنافسية ويزيد من أرتفاع تكاليف الأعمال الاقتصادية. كما أن وجود قوة عاملة تتمتع بمستوى جيد من التعليم يدعم أيضاً من تنافسية البلد في حين أفتقار القوة العاملة للتعليم يزيد من تدني الإنتاجية وعدم المقدرة على أستخدام الطرائق التكنولوجية الحديثة الأكثر كفاءة.

* المحدد الخامس- التعليم العالي والتدريب: أن الأرتقاء بمستويات التعليم وكذلك الأرتقاء بنوعية التدريب يعد متطلباً رئيسياً للوفاء بمتطلبات العمليات الإنتاجية الحديثة, ذلك أن التعليم العالي والتدريب المتقدم على وسائل الأنتاج الحديثة يعد متطلباً رئيسياً للتحول للاقتصاديات الحديثة القادرة على أستخدام أحدث الطرق الإنتاجية الفنية والتكنولوجية.

* المحدد السادس- كفاءة سوق السلع: البلدان التي لديها أسواق سلع كفوءة تستطيع أن تنتج المزيج المناسب من السلع والخدمات التي تتطلبها شروط العرض والطلب, ومثل هذه الأسواق تضمن بأن هذه السلع يُتاجر بها بفعالية أكثر في الاقتصاد. كما أن المنافسة السوقية الفعالة سواء كانت محلية أم أجنبية مهمة للوصول إلى كفاءة السوق ومن ثم رفع إنتاجية العمل.

* المحدد السابع- كفاءة سوق العمل: تعتبر كفاءة سوق العمل خير دليل على تخصيص العمال إلى الوظائف والأستخدامات المثلى. كما وتعتبر مرونة الأجور عامل ضروري لتمكين العمال من الأنتقال بسهولة من قطاع أو نشاط إلى أخر, كما أن سوق العمل الذي يتمتع بالكفاءة يجب أن يكفل وجود حوافز تشجيعية وتقديرية للقوى العاملة على ما يبذلوه من جهد لزيادة معدلات الإنتاجية.

* المحدد الثامن- تطور السوق المالي: أن وجود قطاع مالي متطور قادر على تجميع المدخرات القومية وتوجيهها نحو النشاطات الاقتصادية والمشاريع الأكثر ربحية يمثل أحد العناصر المدعمة لتنافسية الدولة على الصعيد العالمي.

* المحدد التاسع- الأستقرار التقني: نتيجةً للوفورات الأيجابية للتكنولوجيا والتي تعود إلى الأنشطة الاقتصادية, أصبح قياس مدى مقدرة الدولة التقنية؛ أي مقدرتها على أستيعاب وأستخدام التطورات التكنولوجية الحديثة لتطوير وتحسين مستوى الإنتاجية لصناعاتها المختلفة أحد محددات تنافسية الدولة عالمياً.

* المحدد العاشر- حجم السوق: يعد حجم السوق أحد المحددات الرئيسة للتنافسية, حيث يؤثر حجم السوق في التنافسية؛ وذلك لأن الأسواق كبيرة الحجم تمكن المنشآت من الأستفادة من ظاهرة وفورات الحجم الكبيرة, هذا ولقد عادت العولمة الاقتصادية بتلك الفائدة على الأسواق الصغيرة الحجم من خلال اقتصاد الأسواق العالمية. حيث هناك الكثير من الدلائل التي تربط بين درجة الأنفتاح التجاري ومعدلات النمو الاقتصادي ولا سيما بالنسبة للاقتصاديات صغيرة الحجم.

* المحدد الحادي عشر- درجة تطور شبكات الأعمال وتعقيدها: أن تطور الأعمال يعد حافزاً مهماً لرفع كفاءة أنتاج السلع والخدمات؛ مما يؤدي إلى رفع معدل الإنتاجية, وتحسين تنافسية البلد. تطور الأعمال يهتم بنوعية شبكة الأعمال بالنسبة للبلد ككل, فضلاً عن جودة عمليات وإستراتيجيات المنشات الخاصة.

* المحدد الثاني عشر- الأختراع أو الأبتكار والتطوير: على الرغم من أن الكثير من التطوير والمكاسب يمكن تحقيقها من خلال تحسين نوعية المؤسسات والبنية التحتية والأستقرار الاقتصادي الكلي ورفع الإنتاجية من خلال التعليم والتدريب كما أشرنا سابقاً. إلا أن جميع هذه المزايا قابلة للنفاذ والأستنزاف مع مرور الزمن وتقدم مراحل التنمية الاقتصادية, ومن ثم فأن المحرك الأساسي للنمو والأرتقاء بمستويات المعيشة والرفاهية في الأجل الطويل ينحصر في الأعتماد على الأبتكار والتطوير والتجديد.

من الجدير بالذكر أنهُ وعلى الرغم من كون المحددات الأثنى عشر المذكورة آنفاً للتنافسية قد وضحت بشكل منفرد ومستقل. إلا إنها في الواقع غير مستقلة عن بعضها بعضاً بل إنها محددات متكاملة ومترابطة تعتمد على بعضها البعض. فعلى سبيل المثال فأن الأبتكار والتطوير غير ممكن في ظل اقتصاد لاتوجد فيه المؤسسات اللازمة لضمان حقوق الملكية الفكرية ولا يتوفر فيه حدٍ كاف من التعليم والتدريب. كذلك فأن الإبداع والأبتكار يصبح أكثر صعوبة في ظل أسواق غير ذات كفاءة أو في غياب بنية تحتية شاملة ومتطورة. وأخيراً تجدر الإشارة إلى وجود محددات أخرى غير ما ذكر أعلاه تستند أليها المنظمات والهيئات الاقتصادية الأخرى والتي تصدر عن التنافسية العالمية مثل تقرير بيئة الأعمال الدولية, وتقرير التنافسية العربية فضلاً عن المراجع الأخرى المهتمة بموضوع التنافسية في إطارها العام.

المبحث الثالث/ تحليل القدرة التنافسية للمصارف التجارية في العراق :

بعد التعرف في المبحث الأول ضمن هذا البحث على مفهوم المصارف التجارية وتطورها وواقعها في العراق والتعرف على الإطار ألمفاهيمي للقدرة التنافسية من حيث المفهوم والأنواع والمحددات في المبحث الثاني. هذا المبحث سيوضح تحليل القدرة التنافسية للمصارف التجارية العراقية وذلك من خلال الأستعانة بمعايير تحليل القدرة التنافسية والتي من خلالها يستطيع أي باحث معرفة مدى القدرة التنافسية للمنشاة أو القطاع أو على مستوى الدولة سواءً من الناحية الصناعية أو التجارية أو الزراعية. والهدف من هذا المبحث هو دراسة وتحليل القدرة التنافسية للمصارف التجارية العراقية فقط, وذلك لأن المؤسسات إذا لم تكن تتمتع بالقدرة على التنافس محلياً فهي لن تستطيع التنافس دولياً(القضاة,2001: 50)وقد أثبتت التجارب أن المؤسسات المالية تكون غير قادرة على المنافسة دولياً, إذا كانت قاعدتها المحلية ضعيفة, وفي هذا الصدد يؤكد بورتر على أن التنافسية تبدأ من الداخل (القضاة,2001: 50). لذلك فإذا ما كانت المصارف التجارية العراقية تتمتع بالمنافسة محلياً فأن ذلك بلا أدنى شك سيساعدها على التنافس دولياً. وسيتم تحليل القدرة التنافسية للمصارف التجارية في العراق وذلك من خلال الاستعانة بمعايير القدرة التنافسية وقد أعتمدَ على ثلاثة معايير كل معيار ممثل عنهُ بمؤشرين يعبران عن أداء ونشاط المصارف التجارية وهي عشرون مصرفاً منها مصرفين حكوميين وهما مصرف الرافدين والرشيد وثمانية عشر مصرفاً خاصاً ولمدة تمتد من 2004-2012 وتعد هذه المدة كافية لتعكس نشاط المصارف التجارية ولاسيما وأن هذه المدة تُعد مرحلة مهمة للاقتصاد العراقي بسبب النقلة من نظام اقتصادي موجه إلى اقتصاد توجَهَ نحو متطلبات السوق. وهذه المعايير هي :-

أولاً- معيار الربحية :

يعد معيار الربحية من المعايير المهمة والذي يمكن من خلالهُ الحكم على مقدرة المصارف على تحقيق الأرباح من خلال قيامها بنشاطاتها(الحبيطي و يحيى,2002: 153) المختلفة ويهتم المستثمرون والمساهمون بهذا المعيار لأنهُ يعد هدفهم الأساسي في معرفة مدى إمكانية المصارف على تحقيق الأرباح الممكنة لكي يكون بمقدورهم الأستمرار في عملية الأستثمار في ذلك المصرف(الحبيطي و يحيى,2002: 154), وبما أن من الواضح أنهُ كلما أزدادت ربحية المصرف دل ذلك على أرتفاع قيمتهُ السوقية من خلال زيادة الطلب على أستثماراتهُ وأستمراريتها. ويمكن التعرف على تنافسية المصارف التجارية العراقية بحسب هذا المعيار من خلال مؤشرين, وكما يأتي:-

1- مؤشر العائد على الموجودات :

يوضح مؤشر العائد على الموجودات أو الأصول العلاقة بين الربح والأصول والذي يمكن أستخراجهُ من خلال الصيغة الرياضية الآتية(خنفر و المطارنة, 2006: 144) :-

$$\text{العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح (الدخل) بعد الضريبة}}{\text{أجمالي الموجودات (الأصول)}} * 100$$

اذ تعد الصيغة المذكورة آنفاً عن كفاءة المصرف في تحقيق الأرباح من الأصول حيث الحصول على نسبة مرتفعة تدل على الكفاءة العالية في تحقيق الأرباح على الأصول بينما النسبة المتدنية تبين عكس ذلك. ويعزى سبب أرتفاع هذه النسبة إلى أرتفاع صافي الربح ونجاح المصرف في تحقيق مستوى عالٍ من الدخل, بينما يكون سبب أنخفاض النسبة هو فشل المصرف في تحقيق أرباح عالية بسبب زيادة التكاليف (المصروفات بأنواعها) أو سبب الزيادة في أجمالي الموجودات نتيجةً لشراء أصول جديدة (خنفر والمطارنة, 2006: 144). لذلك فأن هذه النسبة توضح أن كل دينار واحد تم توظيفهُ وأستثمارهُ في موجودات المصرف فأن صافي الربح من ذلك الدينار هو قيمة تلك النسبة لذلك المصرف من خلال مقارنتها مع عدد من المصارف(العلي,2013: 106). من خلال ما تقدم أعلاه, يمكن توضيح نسبة العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث من خلال الجدول(1) والذي يبين نسبة العائد على الموجودات للمصارف التجارية وللمدة2004-2012, مع أعطاء رتبة تنافسية لكل مصرف تبين تميزهُ وتنافسيتهُ ضمن ذلك المؤشر. توضح نتائج الجدول أعلاه أن هناك مصارف قد حققت نسب مرتفعة والبعض الأخر حقق نسب منخفضة,والبعض الاخر تعرض للخساره. حيث ان مصرف الرافدين ومصرف الرشيد وهما

جدول (1) العائد على الموجودات للمدة 2004 – 2012 (نتائج الجدول نسب مئوية %)

اسم المصرف	العائد لسنة 2004	العائد لسنة 2005	العائد لسنة 2006	العائد لسنة 2007	العائد لسنة 2008	العائد لسنة 2009	العائد لسنة 2010	العائد لسنة 2011	العائد لسنة 2012	متوسط العائد للمدة 2004-2012	الرتبة(*) التنافسية
الأستثمارالعراقي	0.77	34.14	0.00	5.88	4.74	2.28	3.44	2.88	0.35	6.05	1
الاقتصاد	1.54	7.00	11.39	7.29	8.73	2.93	3.28	2.42	3.70	5.36	2
بابل	3.87	2.16	3.85	4.62	4.30	2.06	2.11	1.70	15.72	4.49	3
أشور	0.00	0.00	2.23	5.44	4.90	5.77	4.95	4.44	5.89	3.73	4
المنصور	0.00	0.00	3.81	9.52	7.97	2.93	2.02	2.62	2.57	3.49	5
المتحد للأستثمار	5.49	2.81	0.00	1.33	-1.14	2.77	5.82	6.11	7.16	3.37	6
الخليج التجاري	2.40	2.28	1.33	2.86	4.36	2.74	1.48	2.93	6.90	3.03	7
الموصل	2.39	1.66	2.06	2.73	2.97	3.05	5.22	3.88	3.27	3.03	8
الانتمان العراقي	1.95	2.06	0.40	4.27	4.07	1.67	1.31	3.37	3.79	2.54	9
الشمال	0.36	1.70	1.63	3.87	2.64	2.94	2.66	3.68	3.35	2.54	10
الشرق الاوسط	2.84	2.60	1.26	2.84	2.33	1.97	1.41	2.67	2.82	2.30	11
الاهلي العراقي	3.13	2.34	0.00	1.56	4.22	0.60	1.01	1.28	4.05	2.02	12
بغداد	2.90	0.46	0.86	4.34	3.56	1.87	0.00	2.27	1.83	2.01	13
الاتحاد	0.00	0.21	1.58	4.50	0.33	2.23	6.59	1.48	0.24	1.91	14
التجاري العراقي	1.40	0.06	0.52	0.64	0.68	1.47	5.20	2.32	3.60	1.77	15
سومر	1.67	2.81	2.26	2.33	0.89	3.70	0.32	0.11	0.35	1.60	16
دار السلام	0.07	1.31	0.00	0.40	3.00	1.37	0.23	0.93	1.38	0.96	17
الوركاء	0.01	2.07	1.96	0.02	0.80	2.54	0.36	0.00	0.00	0.86	18
الرشيد	-5.70	0.25	1.73	3.08	1.67	-0.47	0.13	0.11	0.12	0.10	19
الرافدين	-3.61	0.03	0.14	0.30	0.07	0.00	0.00	0.01	0.01	-0.34	20

المصدر: من أعداد الباحثان بالأعتماد على البيانات المالية المتوفرة في التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة البحث للمدة 2004-2012 ومخرجات برنامج الـ Excel.

(*) تشير الرتبة التنافسية الى تميز المصرف أو ترتيب المصارف التنافسي ولا يعني أن مفهوم الرتبة أو Rank كما هو معتمد في بحوث الأحصاءحيث تشير في دراسات الأحصاء الى وضع الرتبة على أساس وضع مدى يتم تقييم أي متغير على أساسهُ مثلاً على أساس رتب رقمية أو وصفية مثلاً(ممتاز, جيدجداً, جيد,...الخ) ولكن في دراستنا هذه أعتمدنا الرتبة التنافسية وذلك بجعل التميز على أساس عشرون رتبة هي بالأساس وضعت على عدد المصارف, حيث أن المصرف الذي يحصل على الرتبة التنافسية الأولى يعني أن ترتيب هذا المصرف هو الأول على باقي المصارف الأخرى .

بالتأكيد يمثلان القطاع الحكومي قد حققا الخسارة في سنة 2004 والسبب هو أن سنة 2004 تمثل مرحلة حرجة ليس للقطاع المصرفي فحسب بل العراق ككل. فضلاً عن أن هذين المصرفين كانا مثقلين بسبب مادمرتهُ الحرب من إعادة الأعمار بالديون المترتبة على عاتقهما, والإرباك الذي حدث بالعملة العراقية وأستبدالها بعملة جديدة, فضلاً عن أن التقرير السنوي لمصرفي الرافدين والرشيد قد أرجعا السبب إلى الزيادة التي حصلت في رواتب الموظفين, كل ذلك أدى إلى أنخفاض أرباح المصرفين خلال سنة 2004. لكن نجد أنهما بدءاً في إستعادة نشاطهما المصرفي وهذا واضح من الجدول ولاسيما مصرف الرشيد الذي زادت فيه النسب بفارق بسيط عن مصرف الرافدين, إلا أن هذه النسب تعد منخفضة بسبب تأثير سنة 2004. كما أن هذين المصرفين وعلى الرغم من أنهما يعدان من الشركات العامة إلا أنهما لا يزالان مدعومان من قبل الحكومة لكن أيضاً ثقل كاهل نفقات الحكومة والقروض والديون والتسلط الحكومي والنفقات الكبيرة للمصرفين أيضاً سبب أنخفاض هذه النسب. ويلاحظ من الجدول أن نسب المصرفين بدأت بالأرتفاع بشكل تدريجي إلا أن سنة 2009 قد شهد المصرفين فيها أيضاً الخسارة والسبب كما جاء في التقرير السنوي لمصرف الرافدين هو أنخفاض الإيرادات[7], أما مصرف الرشيد فيشير التقرير إلى أن الخسارة تعود لأسباب أدارية[8].أما فيما يخص السنوات2010-2012 فيلاحظ أن النسب منخفضة جداً خصوصاً مصرف الرافدين. وبذلك فأن المصرفين لم يُوفقا في الحصول على نسب عائد مرتفعة بالتالي يلاحظ أنخفاض متوسط العائد للمدة, إذ يشير إلى حصول مصرف الرافدين على الرتبة التنافسية العشرون والأخيرة ومصرف الرشيد حصل على الرتبة التاسعة عشر. ويلاحظ من الجدول أيضاً أن المصارف الخاصة متجانسة الأداء بالرغم من تأخر تأسيس بعضها ونلاحظ أن هناك مصرفين أو أكثر حققا الخسارة لسنوات متغيرة وبإعتقادنا السبب هو التوسع بالأستثمارات ومنح القروض والسلف وشراء أصول جديدة مما أدى إلى أنخفاض الأرباح وبالتالي الخسارة. بينما نجد أن هناك مصارف متغيرة النسب (مرتفعة ومنخفضة) مثل مصرف بغداد والتجاري العراقي والأهلي العراقي...الخ. ويلاحظ من عمود الرتب التنافسية في الجدول أن من بين المصارف الخاصة والتي أحتلت رتب تنافسية متقدمة هي مصرف الأستثمار وبمتوسط عائد بلغ 6.05% للمدة 2004-2012, بالتالي يحصل على الرتبة التنافسية الأولى.

[7] تعود أسباب خسارة مصرف الرافدين لسنة 2009 إلى أنخفاض إيرادات الأستثمار بسبب أنخفاض نسبة الفائدة المحتسبة على الأستثمار لسبعة أيام من 15%إلى 5% وعلى حوالات الخزينة من 13.8% إلى 5.5%, فضلاً عن أرتفاع الخسارة الناجمة عن العمليات المصرفية في سنة 2009, بسبب أحتساب الفائدة على الرصيد المتبادل مع مصرف الرشيد. بالإضافة إلى أرتفاع المصروفات الإدارية مثل رواتب المنتسبين بالإضافة إلى أرتفاع المستلزمات السلعية والخدمية. ويلاحظ أن هناك خلل في توظيف أموال المصرف من خلال الاعتماد بشكل أساسي على الأستثمار في حوالات الخزينة والأستثمار لدى البنك المركزي العراقي دون استخدام سياسة متوازنة في توظيف أموال المصرف في مختلف المجالات بهدف تحقيق استخدام أفضل للموارد. المصدر:-
- تقرير ديوان الرقابة المالية لسنة 2009الخاص بمصرف الرافدين, ديوان الرقابة المالية العراقي الاتحادي , بغداد, ص6.

[8] تعود خسارة مصرف الرشيد في سنة 2009 إلى قيام المصرف بعكس مبلغ فروقات إعادة تقييم العملة الأجنبية لسنة 2008 البالغ 157 مليار دينار على حساب فروقات إعادة تقييم العملة الأجنبية الذي سبق وأن تم تقييدهُ على حساب الإيرادات لسنة 2008. المصدر:-
- تقرير ديوان الرقابة المالية لسنة 2009 الخاص بمصرف الرشيد, ديوان الرقابة المالية العراقي الاتحادي, بغداد, 2009, ص1.

ومصرف الاقتصاد بالرتبة الثانية ومصرف بابل بالرتبة الثالثة. أما مصرف الوركاء فقد أحتل الرتبة الثامنة عشر وسبب تدني مستواه يعود إلى أن المصرف حسب الآراء المصرفية؛ هو أن المصرف خالف الشروط المصرفية وقد تم فرض عليهِ الوصاية من قبل البنك المركزي العراقي مع فرض عقوبات أدت به إلى أنخفاض موارده مع سحب العملاء لودائعهم مما أدى ذلك إلى أنخفاض الموجود النقدي لديه وأنخفاض رأس المال مما أدى ذلك إلى ألحاق الخسارة بالمصرف. كما يلاحظ أن هناك مصارف رغم تعرضها للخسارة إلا أنها حققت نسب عوائد مرتفعة مثل مصرف المتحد للأستثمار والذي حاز على الرتبة السادسة تنافسياً, ويمكن التعرف على الرتب التنافسية الأخرى للمصارف من خلال الجدول (1).

من خلال ما تقدم فأن سبب زيادة النسب أو أنخفاضها يعود أما بسبب زيادة الأرباح بشكل جيد ويفوق حجم الموجودات. أو زيادة الأرباح لكن وبسبب زيادة حجم الموجودات الثابتة وطويلة الأجل بشكل يفوق حجم الأرباح تؤدي إلى أنخفاض هذه النسبة. ومن ثم فان النسب المالية تدل على كفاءة المصرف في تحقيق الأرباح العالية نتيجة التوظيف الجيد لموجوداتها, ولذلك أعتمدَ متوسط العائد بدلاً من الحكم على المصرف من خلال نسب السنوات منفردة, وخلاصة ما تقدم؛ على الرغم من التاريخ المصرفي العريق وحجم الميزانية الكبير للمصرفين الحكوميين إلا أنهما لم يوفقافي تحقيق نتائج جيدة, على عكس المصارف الخاصة والتي تأسست بتاريخ مختلف إلا أنها حققت نتائج أفضل ورتب تنافسية أفضل ضمن هذا المؤشر.

2- **مؤشر العائد على حقوق الملكية (المساهمين)** :

يعبر هذا المؤشر عن العلاقة بين صافي الربح بعد أستبعاد الضرائب والفوائد وبين حقوق الملكية والتي تمثل مايحملهُ المالكون(المساهمون) من أسهم فضلاً عن الأرباح غير الموزعة(المحتجزة) والإحتياطيات (مطروحاً منها الخسائر إن وجدت), ويعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة المصرف في تحقيق الأرباح نتيجة أستغلال أموال أصحاب الملكية, من دون الأعتماد على الودائع والقروض طويلة الأجل(الحبيطي ويحيى,2002: 159). عليه يمكن الحصول على نسبة العائد على حقوق الملكية من خلال الصيغة الرياضية التالية(أبوحمد وقدوري: 348-349) :

$$\text{نسبة العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل أو الربح بعد الضريبة}}{\text{أجمالي حقوق الملكية (المساهمين)}} * 100$$

كلما أرتفع متوسط أو نسبة العائد على حقوق الملكية كلما دل ذلك على مدى قدرة وكفاءة المصرف في أستغلال أموال أصحاب الملكية في تحقيق الأرباح وبالتالي ذلك يزيد من تنافسية المصرف مقارنةً بالمصارف الأخرى. وأنخفاض النسبة يشير إلى عكس ذلك.

من خلال ماتقدم آنفاً فأن الجدول(2) يوضح نسب العائد على حقوق ملكية المصارف ومتوسط ذلك العائد للمدة 2004-2012 مع عمود يبين الرتب التنافسية لكل مصرف.

يُلاحظ من الجدول المذكور آنفاً أن نسب العائد على حقوق الملكية مختلفة, إذ أن مصرفي الرافدين والرشيد قد حققا خسارة في سنة 2004 وذلك للأسباب التي بيناها سابقاً في نسبة العائد على الموجودات, كذلك حقق المصرفين الخسارة خلال سنة 2009 والتي سبق وأن تم الأشارة إليها. ويُلاحظ من الجدول أن نسب العائد لمصرف الرافدين لسنة 2005 منخفضة, أما السنوات 2006-2008 كانت جيدة, أما السنوات2010-2012 لم تكن جيدة وهي منخفضة ومن ثم يحقق المصرف متوسط عائد منخفض بلغ 1.96% وهذا يؤدي إلى أن يحصل المصرف على الرتبة التنافسية العشرون وهي رتبة متدنية جداً. أما مصرف الرشيد فكانت نسب العائد خلال السنوات 2005-2008 جيدة جداً وأكبر من المصارف الأخرى, أما السنوات 2010-2012 على الرغم من أنها منخفضة عن المدة 2005-2008 إلا أنها جيدة مقارنةً بمصرف الرافدين ومن ثم يحقق مصرف الرشيد الرتبة التنافسية الأولى وهي أعلى رتبة تنافسية. والسبب يعود إلى صغر حقوق ملكيتهِ وذلك لتأثير رأس المال المدفوع للمصرف وهو متدني جداً مقارنةً بالمصارف الأخرى. بينما يلاحظ من الجدول شغل مصرف الأستثمار الرتبة الثانية والذي حقق نسب مرتفعة خلال السنوات2004 و2005 و2007- 2011. وكانت سنة 2005

جدول (2)

العائد على حقوق الملكية للمدة 2004 – 2012 (نتائج الجدول نسب مئوية %)

اسم المصرف	العائد لسنة 2004	العائد لسنة 2005	العائد لسنة 2006	العائد لسنة 2007	العائد لسنة 2008	العائد لسنة 2009	العائد لسنة 2010	العائد لسنة 2011	العائد لسنة 2012	متوسط العائد للمدة 2004-2012	الرتبة التنافسية
الرشيد	-1.76	40.62	203.33	311.20	136.30	-230.09	9.84	8.54	8.90	54.10	1
الأستثمارالعراقي	13.51	154.17	0.00	19.78	15.94	6.98	9.56	8.05	1.11	25.46	2
الشرق الاوسط	37.09	30.37	10.58	22.92	20.76	14.56	9.75	12.71	12.29	19.00	3
الاقتصاد	7.84	38.96	26.36	17.04	31.07	7.17	10.68	7.80	13.04	17.77	4
بابل	17.71	4.63	8.09	10.79	13.27	6.28	7.10	4.29	42.62	12.75	5
بغداد	20.77	2.63	4.80	20.74	20.68	13.75	0.01	14.26	11.50	12.13	6
الائتمان العراقي	20.78	14.25	4.24	19.69	14.78	5.43	5.75	9.84	12.13	11.88	7
الخليج التجاري	7.84	8.60	4.50	14.27	25.48	12.00	6.32	8.39	18.96	11.82	8
الشمال	4.52	7.64	5.01	10.14	7.93	11.95	15.62	15.54	19.52	10.87	9
الموصل	8.93	6.03	7.63	10.05	16.49	10.48	15.08	11.26	6.94	10.32	10
المتحدللأستثمار	9.73	9.25	0.00	4.47	0.00	10.80	16.42	16.20	16.29	9.24	11
الوركاء	0.19	14.87	12.78	0.15	14.98	26.33	1.76	0.00	0.00	7.89	12
أشور	0.00	0.00	2.66	13.82	13.24	13.35	9.01	8.88	9.26	7.80	13
دار السلام	0.84	1.88	0.00	2.83	22.90	8.59	1.61	6.72	7.54	5.88	14
المنصور	0.00	0.00	4.27	11.49	13.35	5.11	4.12	6.50	4.18	5.45	15
التجاري العراقي	8.20	0.15	1.35	1.86	2.09	3.64	11.23	4.25	7.38	4.46	16
الاهلي العراقي	0.60	5.53	0.00	2.86	9.58	1.09	2.05	2.25	8.82	3.64	17
الاتحاد	0.00	0.21	1.67	6.06	0.48	4.99	11.49	3.32	1.25	3.27	18
سومر	3.02	4.23	3.80	4.06	1.39	5.93	0.51	0.18	0.59	2.64	19
الرافدين	-0.06	0.75	4.14	9.67	2.28	-0.11	0.16	0.42	0.37	1.96	20

المصدر: من أعداد الباحثان بالأعتماد على البيانات المالية المتوفرة في التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة البحث للمدة 2004-2012 ومخرجات برنامج الـ Excel.

شهدت بلوغ أعلى نسبة للمصرف إذ أنه حقق خسارة في سنة 2006 قد يعود سببها إلى زيادة مصروفات المصرف. على الرغم من هذا إلا أن مصرف الأستثمار يعد مصرفاً كفوءاً من ناحية هذا المؤشر ويدل على كفاءة إدارة المصرف في توظيف حقوق ملكيتهِ من دون الإتكال الكامل على الودائع والقروض ومن ثم ذلك يعني زيادة عوائد مالكي المصرف من الأرباح المتحققة. كذلك يلاحظ أن مصرف الشرق الأوسط قد شغل الرتبة الثالثة ضمن هذا المؤشر, وأن النسب التي حققها المصرف خلال السنوات 2004- 2012 جيدة وتدل على حسن إدارة المصرف لحقوق ملكيتهِ وحسن توظيفها في مجالات تعود عليهِ بالأرباح. أما مصرف الاقتصاد فقد أحتل الرتبة الرابعة تنافسياً ضمن ذلك المؤشر إذ أن نسب العوائد خلال السنوات 2004-2012 أيضاً جيدة ومرتفعة. أما مصرف بابل فقد أحتل الرتبة الخامسة ضمن ذلك المؤشر. يلاحظ من الجدول(2) أن أغلب المصارف حققت نسب عوائد على حقوق ملكيتها بمتوسطات جيدة لكن هناك مصارف متفوقة بأرتفاع متوسط عوائدها وهناك مصارف أنخفضت نسب عوائدها عن الواحد الصحيح وهناك البعض من حقق الخسارة خلال بعض السنوات. من خلال ماتقدم فأن جميع المصارف حققت نسب عوائد على حقوق ملكيتها جيدة نوعاً ما لبعض المصارف المرتفعة النسب؛ وهذا يعود أما إلى تزايد الأرباح بشكل يفوق ما تمَ توظيفهُ من حقوق ملكية المصرف. أو بسبب زيادة اعتماد المصرف في توظيفهُ للأصول على الودائع والقروض الطويلة الأجل, أو بسبب تغطية خسارة السنوات السابقة. وعلى الرغم من كل ذلك فأن على المالكين أن يتحروا عن أسباب أنخفاض العائد وإيجاد سبب أنخفاضهُ؛ والتفكير بطرق أكثر ربحية وذلك بالتأكيد سينعكس على زيادة تنافسية المصرف.

ثانياً- معيار الحصة من السوق :

تعد الحصة من السوق أحدى المعايير المهمة والتي تعزز المركز التنافسي للمصرف أو أي منشأة اقتصادية, إذ أن المنشأت أو المصارف تعمل على زيادة حصتها السوقية وإلى الهيمنة على السوق لأن جميع هذه المنشأت أو المصارف تسعى إلى المحافظة على حصتها في السوق من خلال أستخدام عدة سياسات مثل السياسة السعرية وتقديم منتجات ذات جودة عالية من خلال تطوير وتحسين أنشطتها الإنتاجية والتسويقية من أجل الوصول إلى تحقيق الحصة السوقية المستهدفة والصمود بوجه المنافسة, إذ أنها تمثل أحد أهم المعايير الفعالة لنجاح الأنشطة التسويقية والإنتاجية والميزة التنافسية والربحية لأي منشأة (الصميدعي ويوسف: 159). أن الحصة من السوق تعد مقياساً مهماً للأداء وتعد من المقاييس الجيدة للتمييز بين المنشأت الناجحة وغير الناجحة في نشاطها, لذلك فالمصارف تسعى إلى تحقيق أكبر حصة سوقية لها وذلك من خلال السعي إلى تحليل حصتها السوقية وجمع المعلومات عن الحركة وأنتقال الزبائن بين المصارف المتنافسة وتحاول تحديد أسباب الأنتقال للزبائن وتحديد مقدار الربح والخسارة لكي تتمكن من توقع المستقبل. لذلك ولأهمية هذا المعيار تم أعتماد مؤشرين لقياس الحصة من السوق للمصارف التجارية؛ كل مؤشر يفسر جانب مهم من الجوانب الإدارية والهيكلية للمصرف ليعبر عن صورة واضحة عن قوة وموقع المصرف التنافسي في السوق. والمؤشرين اللذان يعبران عن الحصة السوقية للمصارف التجارية هما :-

1- **مؤشر حصة المصرف من التسهيلات الائتمانية** :

تعد التسهيلات الائتمانية من أهم العمليات التي تقوم بها المصارف, حيث أنها تشكل نسبة كبيرة من موجودات أي مصرف, والتسهيلات الائتمانية تقسم على نوعين أو جزئين هما(النشرة الإحصائية للبنك المركزي العراقي لسنة2012: 7):

أ- التسهيلات الائتمانية النقدية(الائتمان النقدي) : وهي التي يترتب عليها إلتزاماً على المصرف تجاه العميل بدفع قيمة التسهيلات إلى العميل نقداً أو تسجيلها على حساب معين كالجاري. والتسهيلات الائتمانية النقدية تشمل جميع الأرصدة القائمة لجميع أنواع التسهيلات الائتمانية النقدية وعمليات التمويل المباشر مثل (حساب جاري مدين, أوراق تجارية مخصومة, سلف وقروض وأية تسهيلات أخرى) المقدمة من قبل المصارف التجارية لجميع القطاعات الاقتصادية.

ب- التسهيلات الائتمانية غير المباشرة(التعهدية) : وهي التي لاتدفع للعميل مباشرةً بل تقدم بطرق أخرى. ويشمل هذا النوع من التسهيلات جميع الأرصدة القائمة لجميع أنواع التسهيلات الائتمانية التعهدية مثل(الأعتمادات المستندية وخطابات الضمان) المقدمة من قبل المصارف التجارية لجميع القطاعات. ويمكن التعرف على هذا المؤشر من خلال الصيغة الرياضية الاتية (القضاة,2002: 52) :

$$\text{حصة المصرف من التسهيلات الائتمانية} = \frac{\text{أجمالي التسهيلات الائتمانية للمصرف}}{\text{أجمالي التسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية عينة البحث}} * 100$$

وتشير قيمة النسبة المرتفعة إلى زيادة وقوة المركز التنافسي للمصرف وأنخفاض النسبة تشير إلى عكس ذلك. من خلال ما تقدم يمكن التعرف على نسبة كل مصرف من الحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية من خلال ما تظهرهُ نتائج الجدول (3) .

حيث تظهر نتائج الجدول المذكور اعلاه أن مصرف الرافدين يمتلك مركزاً تنافسياً قوياً من جانب الحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبلهِ. حيث يُلاحظ أن هذه النسبة أرتفعت خلال السنوات 2004-2007 ثم بدأت بالأنخفاض تدريجياً, ولعل سبب أرتفاع النسب خلال المدة 2004-2007 هو أن أغلب مؤسسات البلد بحاجة إلى التمويل لإعادة هيكلتها وأعمار أغلب المؤسسات التي دُمرت. فضلاً عن أن مصرف الرافدين مقرض أو ممول القطاع الحكومي والمختلط وهو يقوم أيضاً بتقديم التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص بصورة عامة والمنتسبين للمصرف أيضاً تسهيلات ائتمانية نقدية وتعهدية. لذلك نجد أنهُ المصرف الذي حازَ على أعلى نسب الحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية وبالرتبة التنافسية الأولى, متفوقاً بذلك على المصارف الأخرى. كما تظهر النتائج أن مصرف الرشيد وهو المصرف الحكومي الثاني قد حاز على الرتبة التنافسية الثانية, ويلاحظ من الجدول أن نسب حصتهِ من السوق أيضاً جيدة نوعاً ما نسبةً إلى المصارف الخاصة لكن إذا ما قورنت بمصرف الرافدين نجد أن الأخير قد فاقهُ حصةً.

ويُعد مصرف الرشيد نسبةً إلى المصارف الخاصة كما مر ذكره أعلاه, أنه يمثل أكثر تنافسيةً من حيث هذا المؤشر, وقد بلغ متوسط حصة مصرف الرشيد خلال مدة الدراسة 6.30% من الحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية لذلك فقد حاز على الرتبة التنافسية الثانية. من الجدول نفسهُ يلاحظ أيضاً أن النتائج تشير إلى أن مصرف الوركاء حاز على الرتبة التنافسية الثالثة وبمتوسط بلغ 1.64% وهي نسبة جيدة لو قورنت مع نسب المصارف الأخرى, إذ أن النسب قد بلغت أقصاها في سنة 2011 إذ بلغت 3.69% . وتشير النتائج أيضاً أن مصرف بغداد قد حاز على الرتبة الرابعة تنافسياً وبمتوسط بلغ 1.51% وهو أيضاً متوسط جيد نسبةً إلى المصارف الخاصة الأخرى إذ أن النسب قد بلغت أقصاها في سنة 2010 إذ بلغت 3.05%, من الجدول يلاحظ أيضاً أن مصرف المتحد للأستثمار قد حاز على الرتبة التنافسية الخامسة وبمتوسط بلغ 1.47%, و أن سنة 2012 تمثل أعلى نسب الحصة من التسهيلات الائتمانية والبالغ 5.22%, ويلاحظ أن نسب هذا المصرف في الجدول تشير إلى أرتفاع النسب تدريجياً وهذا بالتالي سيُمكن المصرف من إتساع حصتهُ في السوق من خلال ما يقدمهُ من تسهيلات ائتمانية إلى كافة القطاعات. كما أن مصرف الشمال ومصرف الاقتصاد ومصرف الشرق الأوسط ومصرف الخليج قد حازوا على الرتب التنافسية 6-9 على التوالي. كما ويمكن التعرف على الرتب التنافسية للمصارف الأخرى التي لم يتم التطرق إليها في التحليل من خلال الجدول (3). إذ يلاحظ أن مصرف بابل قد حاز على الرتبة التنافسية العشرون وبمتوسط بلغ 0.14%, وهذا يدل على أنخفاض تنافسيتهُ ضمن هذا المؤشر وصغر حجم حصتهُ من السوق, ولابد لإدارة المصرف البحث عن طرق أكثر جدارة للحصول على مساحة أو حصة أوسع في السوق, لأن ذلك يعزز من الثقة بالمصرف وبالتالي هذا سينعكس على سيولتهُ وربحيتهُ.

جدول (3)

مؤشر الحصة من التسهيلات للمدة 2004- 2012 (نتائج الجدول نسب مئوية %)

اسم المصرف	السنوات									متوسط الحصة	الرتبة التنافسية
	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012		
الرافدين	96.41	98.39	91.68	91.48	84.10	77.57	72.54	69.18	60.54	82.43	1
الرشيد	1.43	0.48	2.91	3.40	6.79	6.20	9.46	10.11	15.88	6.30	2
الوركاء	0.28	0.15	0.74	0.90	2.01	2.83	1.85	3.69	2.29	1.64	3
بغداد	0.16	0.16	1.38	0.86	1.10	1.54	3.05	2.85	2.54	1.51	4
المتحد للأستثمار	0.03	0.01	0.03	0.01	0.04	1.49	2.73	3.68	5.22	1.47	5
الشمال	0.01	0.04	0.29	1.01	1.18	2.14	1.77	2.58	2.90	1.32	6
الاقتصاد	0.02	0.01	0.10	0.18	1.45	2.34	1.82	0.55	0.54	0.78	7
الشرق الاوسط	0.43	0.12	0.29	0.27	0.64	1.45	2.01	0.70	0.65	0.73	8
الخليج الخليج	0.05	0.03	0.27	0.36	0.58	0.77	0.79	1.27	2.11	0.69	9
أشور	0.00	0.00	0.04	0.21	0.33	0.38	0.54	1.24	1.43	0.46	10
الموصل	0.07	0.04	0.21	0.13	0.20	0.48	0.50	1.00	1.21	0.43	11
الاتحاد العراقي	0.00	0.00	0.00	0.04	0.04	0.70	0.38	0.39	2.13	0.41	12
الأستثمارالعراقي	0.40	0.19	0.58	0.20	0.23	0.38	0.61	0.46	0.59	0.41	13
دار السلام	0.22	0.07	0.39	0.31	0.40	0.40	0.28	0.55	0.41	0.34	14
الائتمان العراقي	0.09	0.07	0.21	0.14	0.29	0.37	0.45	0.40	0.24	0.25	15
المنصور	0.00	0.00	0.01	0.04	0.19	0.41	0.52	0.44	0.37	0.22	16
التجاري العراقي	0.22	0.11	0.45	0.19	0.20	0.15	0.08	0.09	0.11	0.18	17
سومر	0.05	0.04	0.14	0.09	0.09	0.21	0.19	0.30	0.25	0.15	18
الاهلي العراقي	0.04	0.02	0.08	0.06	0.07	0.10	0.31	0.23	0.40	0.14	19
بابل	0.10	0.06	0.21	0.13	0.08	0.09	0.11	0.30	0.20	0.14	20

المصدر: من أعداد الباحثان بالأعتماد على البيانات المالية المتوفرة في التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة البحث للمدة2004-2012 ومخرجات برنامج الـExcel

2- **مؤشر حصة المصرف من الودائع** :

يعبر هذا المؤشر عن نسبة كل مصرف في السوق من خلال مايتم جذبهُ من الودائع بمختلف أنواعها (جارية, زمنية, ادخار), حيث أنهُ كلما زادت أو ارتفعت نسبة المؤشر أي أرتفاع قيمة الودائع لدى المصرف وهو ما تعبر عنهُ النسبة فذلك يعني, أن المصرف لهُ حصة أوسع في السوق بسبب جذبهِ الودائع من مختلف القطاعات والأفراد. وهذا المؤشر يعد في غاية الأهمية لأنهُ يعبر عن كفاءة إدارة المصرف في جذب المزيد من الموارد وتحديداً الودائع. ويمكن إستخراج الحصة السوقية لكل مصرف من الودائع عن طريق الصيغة الرياضية التالية (القضاة,2001: 52) :

$$\text{الحصة السوقية للمصرف من الودائع} = \frac{\text{أجمالي الودائع لدى المصرف}}{\text{أجمالي الودائع لدى المصارف عينة البحث}} * 100$$

ويمكن توضيح حصة كل مصرف نسبياً من خلال الجدول (4), والذي تظهر فيهِ نتائج النسب لكل مصرف ومتوسط النسب خلال المدة 2004-2012 والرتبة التنافسية للمصرف.

تظهر النتائج في الجدول تفوق مصرف الرافدين في حيازتهُ لأغلب الودائع في السوق ويغطي تقريباً 70% من السوق حيث يلاحظ أن نسبتهُ في الجدول أعلى بكثير من باقي المصارف وحتى من مصرف الرشيد, إذ أن متوسط النسب بلغ 64.22% من إجمالي حصص السوق والبالغ 100%, ويلاحظ أيضاً أنهُ على الرغم من وجود أنخفاضات بالنسب خلال السنوات2010 و2012, إلا أن هذه النسب أيضاً مرتفعة جداً نسبةً إلى المصارف الأخرى, ومن ذلك يستنتج أن مصرف الرافدين يحصل على الرتبة التنافسية الأولى. كما تُظهر النتائج أن مصرف الرشيد يحصل على الرتبة الثانية تنافسياً وبالتالي فان حصتهُ جيدة نسبةً إلى المصارف الأخرى. إذ أن النسب متغيرة وتتراوح بين21%←30% إذ أن سنة 2010 سجلت أعلى نسبة حصة سوقية من الودائع لمصرف الرشيد. ويلاحظ من الجدول أن متوسطات مصرفي الرافدين والرشيد تغطي حصتهما من السوق بواقع يبلغ 89%, وبالتالي فهذا يعني أن المصرفين الحكوميين لهما التأثير الأقوى في السوق ضمن ذلك المؤشر ولهما الهيمنة الكبيرة على جذب الودائع. كما تشير نتائج الجدول أن من بين المصارف الخاصة مصرف بغداد والذي حاز على الرتبة الثالثة تنافسياً وبمتوسط بلغ 1.64%, ومقارنةً بالمصرفين الحكوميين فأن نسبتهُ متدنية جداً, ويلاحظ من الجدول أن نسب المصرف خلال السنوات2004-2012 متغيرة أرتفاعاً وأنخفاضاً وتتراوح مابين 0.42%←2.20% . أما مصرف الشرق الأوسط فهو يعد المصرف الرابع تنافسياً بعد مصرف بغداد وبمتوسط بلغ 1.48% ويكاد الفرق بين المصرفين محدود ومتقارب جداً, ويلاحظ أن نسبتهُ السوقية تراوحت بين 1.14%←2.47% وعلى الرغم من تدني نسب المصرف إلا أنهُ يعد أفضل تنافسياً من المصارف الخاصة الأخرى. أما مصرف الوركاء فكان نصيبهُ الرتبة الخامسة تنافسياً وبمتوسط بلغ 1.45%, أما مصرف دار السلام فقد حاز على الرتبة السادسة تنافسياً وبمتوسط بلغ 1.01% خلال مدة البحث, كما تظهر نتائج الجدول أن المصارف (الشمال, الائتمان, الأستثمار والخليج) قد حازوا على الرتب 7←10 على التوالي. ولو لوحظت نتائج الجدول نجد أن نسب المتوسط التي تخص المصارف الخاصة متدنية جداً ولم تبلغ حتى الـــــ 2% .

وذلك يعني تساوي نشاط هذه المصارف تقريباً وتكاد تمارس نفس السياسات في جذب الودائع من القطاعات والأفراد مقارنةً بالمصارف الحكومية, وهذا بالتالي سينعكس على حجم مساحتها السوقية ضمن هذا المؤشر ويكاد يكون تأثيرها معدوم على السوق في جذب الودائع من العملاء, وذلك يعني أن تأثيرها محدود في معالجة التقلبات الاقتصادية من تضخم أو كساد. حيث أن نسبة تغطيتها للسوق تبلغ تقريباً 10.85% ضمن هذا المؤشر وهي تعد نسبة متدنية مقارنةً بتغطية المصرفين

جدول (4)

مؤشر حصة المصارف التجارية في العراق من الودائع للمدة 2004 – 2012 (نتائج الجدول نسب مئوية %)

أسم المصرف	السنوات									متوسط الحصة	الرتبة التنافسية
	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012		
الرافدين	70.54	62.33	65.89	69.23	67.76	61.94	57.01	64.22	59.10	64.22	1
الرشيد	24.85	26.13	23.42	21.07	21.05	25.67	30.72	22.66	28.73	24.92	2
بغداد	0.42	2.20	1.55	1.16	1.37	2.02	2.10	1.87	2.08	1.64	3
الشرق الاوسط	1.14	2.47	1.53	1.52	1.46	1.38	1.21	1.35	1.23	1.48	4
الوركاء	1.03	1.67	1.31	1.54	2.45	2.21	1.19	0.96	0.71	1.45	5
دار السلام	0.17	0.25	1.33	1.14	1.32	1.03	1.02	1.77	1.06	1.01	6
الشمال	0.11	0.32	0.32	0.63	0.76	1.12	1.86	1.70	2.16	1.00	7
الانتمان العراقي	0.19	1.56	1.96	1.15	0.71	0.68	1.12	0.70	0.71	0.98	8
الأستثمارالعراقي	0.53	0.77	0.77	0.35	0.34	0.36	0.36	0.50	0.38	0.49	9
الخليج التجاري	0.08	0.17	0.35	0.48	0.56	0.57	0.50	0.58	0.52	0.42	10
الموصل	0.25	0.44	0.39	0.38	0.48	0.51	0.40	0.42	0.48	0.42	11
المتحد للأستثمار	0.06	0.21	0.10	0.09	0.10	0.71	0.75	0.80	0.49	0.37	12
التجاري العراقي	0.28	0.75	0.51	0.44	0.30	0.27	0.21	0.22	0.22	0.36	13
الاقتصاد	0.04	0.09	0.11	0.15	0.35	0.35	0.48	0.70	0.73	0.33	14
بابل	0.20	0.31	0.23	0.20	0.27	0.34	0.36	0.43	0.38	0.30	15
الاهلي العراقي	0.06	0.25	0.09	0.10	0.13	0.12	0.14	0.20	0.31	0.16	16
المنصور	0.00	0.00	0.03	0.05	0.15	0.16	0.22	0.42	0.27	0.14	17
أشور	0.00	0.00	0.03	0.21	0.32	0.26	0.14	0.19	0.14	0.14	18
سومر	0.04	0.07	0.09	0.08	0.08	0.09	0.10	0.14	0.21	0.10	19
الاتحاد العراقي	0.00	0.00	0.01	0.02	0.04	0.19	0.11	0.15	0.09	0.07	20

المصدر: من أعداد الباحثان بالأعتماد على البيانات المالية المتوفرة في التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة البحث للمدة2004-2012 ومخرجات برنامج الـExcel

الحكوميين, والتي بلغت 89.15%. من خلال ما تقدم فقد أثبتت النتائج في الجدول أن المصرفيين الحكوميين الرافدين والرشيد أحتلا المركزين التنافسيين الأول والثاني وبنسب فاقت بكثير نسب المصارف التجارية الخاصة.

ثالثاً- معيار الأمان :

من خلال هذا المعيار سيتم التعرف على مدى سلامة الهيكل المالي للمصرف التجاري وذلك من خلال مؤشرين يوضحان درجة أمان كل مصرف تجاري ومقارنتهُ مع المصارف التجارية الأخرى وهذا بالتأكيد سوف يعزز من الثقة بالمصرف. فضلاً عن أن هذين المؤشرين سيوضحان أيضاً كيفية إدارة المصرف لرأس مالها وتعزيز الثقة بها وضمان أموال المودعين أو الدائنين. وهذين المؤشرين هما :-

1- **مؤشر نسبة كفاية رأس المال** :

يعد مؤشر نسبة كفاية رأس المال أو ما يسمى أحياناً بملاءة رأس المال في غاية الأهمية. فرأس مال المصرف يلعب دوراً مهماً ورئيسياً في تحقيق الأمان للمودعين ودعم ثقتهم بالمصرف, وكلما زادت الثقة كلما تمكن المصرف من جذب المزيد من الموارد لتأمين سير عملهُ ونموهِ وأمتصاص أية خسائر غير متوقعة, وتمكين المصرف من متابعة أعمالهُ ونشاطاتهُ دون أن تتأثر ثقة المودعين(الزبيدي,2011: 74). وخضع هذا المؤشر لأهتمام العديد من المنظمات والهيئات الرقابية الدولية المهتمة بالمصارف, حيث تخضع المصارف التجارية في العراق لرقابة البنك المركزي العراقي ووضع الأخير نسبة محددة لا يجوز للمصارف أن تنخفض عن هذه النسبة وهي 15% كحد أقصى, ووضع أيضاً قانون المصارف(94) لسنة 2004 النسبة والبالغة 12%, كما وضعت الهيئات الدولية المعمول بها وفق المعايير الدولية ومنها بازل التي هي أحد الأتفاقيات في مجال الرقابة على المصارف نسبة كفاية رأس المال والبالغة 8% (التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري لسنة2012: 52). كما يمكن أستخراج نسبة كفاية رأس المال من عدة صيغ رياضية, لكن تم الأعتماد على أستخراج نسب كفاية رأس المال في البحث هذا على أساس البيانات الخاصة بنسبة كفاية رأس المال المشار إليها في النشرات والتقارير السنوية الخاصة بالمصارف التجارية عينة البحث والبنك المركزي العراقي, وذلك لصحة ودقة هذه النسب بسبب صعوبة أستخراج النسبة وتعقيد الصيغة الرياضية المستخدمة, لأن هناك نسب ترجيح لمخاطر كل القروض والسلف وأستثمارات المصرف أي البنود داخل وخارج الميزانية العمومية للمصرف, وسيكون هناك فرق واسع بين ما يستخرج من قبل تقارير المصارف ومن قبل ما يستخرج من الصيغ الرياضية لو أستخدمت في البحث. من خلال ما تقدم؛ يوضح الجدول(5) نسبة كفاية رأس المال للمصارف التجارية في العراق للمدة 2004- 2012.

تظهر النتائج في الجدول بأن هناك تفاوت كبير بالنسب بين المصارف الحكومية والخاصة, وتفاوت محدود بين المصارف الخاصة فيما بينها وذلك يعود إلى رؤية إدارة المصرف حول تلك النسبة.إذ أن مصرف الرافدين تراوحت نسبة كفاية رأس مالهُ خلال السنوات 2004-2010 فلم تتجاوز النسبة حتى الواحد, وهذا يدل على وجود أخطاء في إدارة موجودات المصرف وتوظيفها بشكل مفرط دون أخذ الحيطة والحذر لأي خطر قد يتعرض لهُ المصرف, قد يؤدي إلى سحب المودعين لأموالهم وبالتالي إنعدام الثقة بالمصرف. أما السنوات2011- 2012 فقد بلغت النسبة 1% وهي أيضاً نسبة منخفضة جداً ولا تتلائم مع المعايير والنسب المحددة من قبل الجهات الرقابية, لذلك فأن متوسط النسبة خلال المدة 2004-2012 بلغ 0.28% وهذا ما يضع المصرف في الرتبة العشرون تنافسياً ضمن هذا المؤشر. بينما تشير النتائج تفوق مصرف الرشيد على مصرف الرافدين في نسبة كفاية رأس المال إلا أنهُ خلال السنوات 2004-2008 كانت نسبهُ متدنية أيضاً, وهذا يعني عدم الموائمة بين أرباح المصرف وهو الهدف لأي مصرف والسيولة التي تعتبر كضمان للمودعين.

جـدول (5)

مؤشر نسبة كفاية رأس المال للمصارف التجارية للمدة 2004- 2012 (نتائج الجدول نسبة مئوية%)

اسم المصرف	السنوات									متوسط النسبة	الرتبة التنافسية
	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012		
التجاري العراقي	17	40	38	229	298	352	577	566	124	249.00	1
المنصور	—	—	89	574	273	146	104	102	243	218.71	2
الاهلي العراقي	523	42	151	165	164	179	124	196	133	186.33	3
الموصل	26	27	26	27	445	582	66	69	119	154.11	4
الائتمان	9	14	53	145	174	227	123	250	300	143.89	5
سومر	55	66	93	100	168	123	154	142	207	123.11	6
بابل	21	46	128	106	121	155	116	110	117	102.22	7
الاتحاد	74	70	94	327	194	31	48	40	21	99.89	8
أشور	—	—	123	35	53	116	55	35	55	67.43	9
دار السلام	8	69	18	14	108	115.08	107	66	72	64.12	10
المتحد للأستثمار	56	30	35	124	179	33	20	22	20	57.67	11
بغداد	13.95	17	58	59	73.35	49	34	38	77	46.59	12
الأستثمار	5	22	51	28	58.7	68.09	49	63	63	45.31	13
الخليج	30	26	65	21	35.43	59	49	61	39	42.83	14
الشرق الاوسط	7	9	44	46	39	38.61	33	49	62	36.40	15
الوركاء	3	14	15	107	68	16	24.75	27	34	34.31	16
الشمال	7.98	22.2	32	96	42	27	23	29	28	34.13	17
الاقتصاد	19	18	63	42	13	15.12	16	13	8	23.01	18
الرشيد	2	3.06	2.51	1.7	5.6	18	(*)30	28	لم ترد	11.36	19
الرافدين	0	0	0	0.30	0.14	0.1	0	1	1	0.28	20

المصدر: من أعداد الباحثان بالأعتماد على البيانات المالية المتوفرة في التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة البحث للمدة 2004- 2012 ومخرجات برنامج الـ Excel.

(*)البيانات المضللة في الجدول أخذت من النشرات الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات 2010-2012.

لكن بالنتيجة هناك تحسن خلال السنوات 2009- 2011 وبنسب جيدة توضح سلامة المصرف ودعم الثقة بهِ. وقد بلغ المتوسط 11.36% وهذا ما يضع المصرف في الرتبة التاسعة عشر تنافسياً. أما مصرف بغداد فتوضح النتائج أنهُ خلال السنوات2004- 2012 أن النسب تتلائم مع النسب المحددة من قبل الجهات الرقابية, إذ أن النسب خلال السنوات2004-2005 كانت منخفضة مقارنةً بالسنوات الأخرى وهذا يعود لصغر حجم رأس المال, إلا أنهُ خلال السنوات الأخرى يلاحظ أن هناك تحسن بالنسبة والسبب في ذلك هو لزيادة رأس المال للمصرف. وبلغ متوسط النسبة خلال السنوات التسعة 46.59% وهذا يضع المصرف في الرتبة الثانية عشر تنافسياً. أما المصرف التجاري العراقي فقد حاز على الرتبة الأولى التنافسية وبمتوسط بلغ 249%, إذ أن النسب خلال المدة 2004-2011 كانت تفوق المصارف الأخرى بشكل كبير, أما السنوات 2004و2005و2006 فأن النسب منخفضة لكنها تعتبر جيدة وتتلائم مع النسب المحددة من قبل الجهات الرقابية, ويرجع سبب زيادة النسب خلال السنوات 2007- 2011 إلى تحفظ المصرف في توظيف أموالهُ ومواردهُ يقابلهُ الزيادة في رأس المال, مما أدى ذلك إلى أرتفاع هذه النسبة وهذا يؤدي إلى زيادة ثقة المودعين إلا أنهُ يحرم المصرف من الأرباح المحققة جراء توظيف أموالهُ.

أما الرتبة الثانية تنافسياً فقد كانت لمصرف المنصور وبمتوسط بلغ218.71% على الرغم من بدء نشاطهُ المصرفي بمدة قريبة نسبياً, ويلاحظ أن نسب كفاية رأس المال خلال السنوات 2006-2012 جيدة جداً وتدعم سلامة المصرف والثقة بهِ. أما مصرف الأهلي العراقي فقد كان متوسط النسبة خلال المدة 2004-2012 (186.33%) وهذا يؤهلهُ لحيازة الرتبة التنافسية الثالثة. أما مصرف الائتمان فقد أحتل الرتبة الخامسة وبمتوسط بلغ 143.89% ويلاحظ أن نسب كفاية رأس المال أو الملاءة المالية في تزايد بدءاً من عام 2004 إلى أن بلغت أقصاها عام 2012 إذ بلغت 300% وهذا يعود لزيادة رأس المال وأنخفاض موجوداتهِ, لاسيما التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبلهِ خلال عام 2012 إذ بلغت 72,437,806,000مليار دينار. ويظهر مصرف سومر في الرتبة السادسة تنافسياً وبمتوسط بلغ 123.11% وهي نسبة جيدة أيضاً لكن مقابل ذلك يلاحظ أن ما يمنحهُ من تسهيلات ائتمانية محدودة أيضاً, حيث أتسم بصغر حصتهُ السوقية في معيار الحصة السوقية والذي سبق وأن الأشارة إليه, وهذا يؤدي إلى تدني أرباحهُ وبالتالي يؤدي ذلك إلى ضعف نمو المصرف وتقدمهُ تنافسياً بلاأدنى شك. ويمكن معرفة الرتب التنافسية للمصارف الأخرى من خلال الجدول(5).

من خلال ما تقدم, أتضح بأن المصارف سواءاً الحكومية منها أو الخاصة أنها تفاوتت في نسبة الكفاية لرأس المال وقد تم وضع المصرف الأكبر متوسطاً كمصرف أكثر تنافسياً ضمن هذا المؤشر, مثل مصرف التجاري العراقي ووضُع مصرف الرافدين كمصرف متدني تنافسياً. لكن ينبغي للمصارف أن توازن في هذه النسبة بشكل معقول؛ حيث أن زيادتها لا تعني أن المصرف كفوء وأكثر تنافسياً, لكن يجب على المصرف أن يوائم مابين أرباحهُ وسيولتهُ حيث لا يضع المصرف الأرباح كهدف رئيسي وترك الأهداف الأخرى وعدم التفكير بالسيولة, وبالتالي يجعل المصرف أكثر عرضةً للمخاطر. وعليه فالمصرف ينبغي أن يوازن مابين سيولتهِ وأرباحهِ, بالرغم من أن السيولة تعد صمام أمان للمودعين لكن هذا سيؤدي إلى أنخفاض أرباحهُ ومن المعلوم أن رأس مال المصرف منخفض نسبةً إلى مواردهِ, فلذلك على المصرف الموائمة بين أرباحهُ وسيولتهُ بحيث يجعل المصرف في وضع أكثر أمناً من المخاطر المحيطة بالنشاط المصرفي وقادر على إرجاع حقوق المودعين في أي لحظة.

2- **مؤشر نسبة السيولة النقدية** :

يعتبر مؤشر السيولة من المؤشرات المهمة لمعرفة وتقييم أداء المصارف التجارية. وبسبب أن الجانب الأكبر من موارد البنك(الخصوم) تستحق عند الطلب, لذلك ينبغي أن يكون المصرف مستعداً للوفاء بها في أي لحظة. لأن مجرد إشاعة عدم توفر سيولة كافية لدى البنك, كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم لسحب ودائعهم مما قد يعرض المصرف إلى الإفلاس. هناك عدة صيغ ومقاييس رياضية لقياس سيولة المصرف. لكن في البحث هذا أعتمدت الصيغة الأكثر شيوعاً والمعتمدة من قبل المصارف والبنك المركزي وهي[9] :

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{النقد في الصندوق + النقد لدى المصارف}}{\text{أجمالي الودائع}} * 100$$

[9] يمكن ملاحظة هذه الصيغة في معظم كتب تحليل القوائم المالية وبحوث تقييم الأداء للمصارف, كما يمكن ملاحظة النسبة أيضاً في التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة البحث.

ويمكن توضيح نسب السيولة النقدية للمصارف التجارية في العراق للمدة 2004- 2012 من خلال الجدول (6). تظهر نتائج الجدول الخاصة بمصارف عينة البحث ويلاحظ أن هذه النسب متغيرة ومختلفة حسب كل مصرف. إذ أن نسب السيولة لمصرف الرافدين جيدة وهي أعلى من النسبة المقررة من قبل البنك المركزي العراقي الـ30% وقد بلغ أعلى أرتفاع لنسبة السيولة لمصرف الرافدين في سنة 2005 و 2008, أما المتوسط فقد بلغ 62.67% وهذا يضع مصرف الرافدين في الرتبة السابعة عشر تنافسياً ضمن هذا المؤشر. يليهِ مصرف الرشيد بالرتبة الثالثة عشر وبمتوسط بلغ 69.89% ونجد أيضاً أن نسب السيولة النقدية لمصرف الرشيد نسب جيدة لاسيما خلال السنوات 2004- 2006 بالرغم من أنخفاض النسبة إلى أدنى مستوى لها في عام 2007, إلا أنها تعتبر نسبة مرتفعة مقارنةً بالنسبة المقررة 30%. من الجدول يلاحظ أن مصرف الاتحاد قد حاز على الرتبة الأولى تنافسياً ضمن هذا المؤشر وهذا يعود إلى أرتفاع النسب في السنوات 2004- 2008, أي (زيادة البسط " النقود في الصندوق ولدى المصارف الأخرى" بسبب دخول مساهمين جدد وزيادة رأس المال للمصرف, مع أنخفاض إجمالي الودائع والتي تمثل المقام), مما أدى إلى أرتفاع هذه النسبة بشكل ملحوظ إلى قيمة كبيرة جداً وهي تفوق النسبة المحددة من قبل البنك المركزي أو النسبة المعيارية 30%. وهذا يدل على تكدس السيولة في المصرف وعدم توظيفها في مجالات أستثمارية تدر عليها الأرباح. أما مصرف أشور فقد أحتل الرتبة الثانية تنافسياً وبمتوسط بلغ 159.29% إذ أن سنة 2006 شهدت أعلى النسب, وذلك يعود إلى دمج حسابات الميزانية العمومية لسنة 2005 وجمعها في ميزانية عمومية واحدة في سنة 2006 لذلك تظهر نسبة السيولة مرتفعة. أما في السنوات2007- 2009 انخفضت لكنها جيدة إلا أن النسبة شهدت أرتفاعا مرة أخرى وذلك بسبب زيادة رؤوس أموال المصارف التجارية خلال المدة التي تتراوح بين 2010-2013 , وهذا أدى إلى زيادة سيولة المصرف وعدم أستغلال هذه السيولة في مشاريع تنموية مهمة تدر على الاقتصاد بالمنفعة وعلى المصرف بالأرباح. وهذا واضح بالنسبة إلى جميع المصارف الخاصة فيلاحظ أرتفاع نسبة السيولة خلال المدة. ويحظى مصرف الأهلي العراقي بالرتبة الثالثة تنافسياً وقد بلغ متوسط نسبة السيولة خلال المدة 2004-2012 (143.39%), ويلاحظ من الجدول أن نسبة السيولة للمصرف مرتفعة خلال جميع السنوات قد يكون هذا جيد بالنسبة للمودعين ولكنهُ غير مرغوبٌ به بالنسبة لإدارة المصرف بالتحديد, لأنهُ يعني أنخفاض الأرباح وتحفظ المصرف على منح التسهيلات الائتمانية مما أدى إلى تراكم السيولة لديهِ, لاسيما بعد قرار زيادة رأس المال لجميع المصارف والذي أدى إلى أرتفاع النسبة إلى 166% و145% خلال السنوات 2011 و2012, أما مصرف المتحد للأستثمار فقد أحتل الرتبة الرابعة تنافسياً وبمتوسط بلغ116.44%. ومصرف سومر على الرتبة الخامسة تنافسياً وبمتوسط بلغ 110.11%. أما مصرف بابل فيشغل المرتبة السادسة تنافسياً ومصرف دار السلام المرتبة السابعة تنافسياً ومصرف الشمال بالمرتبة الثامنة. والجدول (6) يوضح الرتب التنافسية للمصارف الأخرى. من خلال ما تقدم تشير نتائج هذا الجدول أو المؤشر بأن هناك تفاوت فيما بين هذه النسبة, إذ حصل بعض المصارف على الرتب المرتفعة إلا أن هذا لا يعني ذلك حسن كفاءة إدارة المصرف بشكل ممتاز جداً.

ولكن أرتفاع النسبة يعود لعدة مبررات منها أرتفاع رؤوس أموال المصارف مع أنخفاض حجم الممنوح من الائتمانات النقدية وأرتفاع منح الائتمانات التعهدية عند بعض المصارف, بالمقابل أنخفاض حجم الودائع في المصارف الخاصة أدى إلى أرتفاع هذه النسبة بشكل يفوق النسبة المئوية 100% كما أن الرتب التنافسية لاتعني فقط سوء إدارة المصرف لسيولتهِ ولكن مصارف مثل الرافدين والرشيد لا تنظر إلى تحقيق الأرباح كهدف ملزم كما تفعل المصارف الخاصة كون الضامن لنشاط هذين المصرفين هو الحكومة التي تساندهما في دعمهما لتقديم التسهيلات الائتمانية إلى مختلف الأنشطة والقطاعات والأفراد.

جـدول (6)

مؤشر نسبة السيولة النقدية للمصارف التجارية للمدة 2004- 2012 (%)

اسم المصرف	السنـــــــوات									متوسط النسبة	الرتبة التنافسية
	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012		
الاتحاد العراقي	404	3459	1707	468	245	90	120	180	96	752.11	1
أشور	قيدالتأسيس	قيدالتأسيس	588	64	39	54	104	117	149	159.29	2
الاهلي العراقي	100.5	149	209	180	113	130	98	166	145	143.39	3
المتحد للأستثمار	176	125	121	122	151	127	92	46	88	116.44	4
سومر	73	71	50	105	206	77	145	123	141	110.11	5
بابل	87	108	93	98.5	110	117	102	91	114	102.28	6
دار السلام	64	57	107	110.6	111	116	80	83	96.5	91.68	7
الشمال	102	99	77	122	106	82	68	68	72	88.44	8
الأستثمارالعراقي	101	55	42.5	131	136	130	107	42.5	49	88.22	9
الموصل	77.5	79.5	79	99	100	75	52	76	84.32	80.26	10
الاقتصاد	21	73	118	156	94	75	58	57	37	76.56	11
التجاري العراقي	59	128	40	39	55	27	53.2	131	122.5	72.74	12
الرشيد	98	91	73	50	69	60	65	64	59	69.89	13
الوركاء	122	106	89	119	132	17	8	3(*)	2	66.44	14
الائتمان العراقي	47	77	53	66	79	72	49	75	51	63.22	15
بغداد	33	66.3	77.4	63	38.5	72	71	65	78	62.69	16
الرافدين	40	87	66	86	87	84	33	37	44	62.67	17
المنصور	قيدالتأسيس	قيدالتأسيس	80	55	26	93	53	61	68	62.29	18
الشرق الاوسط	55	38	58	52	50	79	74	73	75	61.56	19
الخليج التجاري	49	104	58	47	41	31	40	45	61	52.89	20

المصدر: من أعداد الباحثان بالأعتماد على البيانات المالية المتوفرة في التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة البحث للمدة 2004-2012 .

(*) الصفوف المظلله في الجدول تعني ان هذه اخذت من النشرة الأحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات 2011-2012, ص59-60.

الاستنتاجات :

1- على الرغم من كثرة عدد المصارف الخاصة في العراق وأنخفاض عدد المصارف الحكومية التجارية إلا انهُ لايزال الاعتماد الكلي على نشاط المصارف الحكومية, كما أنهُ بالرغم من كثرة عدد المصارف التجارية الخاصة والحكومية إلا أن هذه المصارف لاتغطي الكثافة السكانية فلا يزال العراق يعاني من عدم وجود فروع المصارف في بعض المناطق التي نهضت ونشطت مع الزمن والتي أصبحت ذات طابع تجاري لاسيما في المحافظات العراقية فيلاحظ أن أغلب المصارف تتركز في بغداد وفي بعض المناطق أيضاً حيثُ توجد بعض المناطق في المحافظة بغداد تعاني من عدم توفر أي فرع لأي مصرف تجاري حكومي أو خاص .

2- على الرغم من أن المصارف التجارية في العراق لها باعٌ طويل وتاريخ عريق بالعمل المصرفي إلا أنها لازالت محدودة النشاط وضعيفة الفاعلية في الاقتصاد. كما أن كل الجهود الرامية لإصلاح القطاع المصرفي لا تزال حبراً على ورق فلم يشهد القطاع المصرفي وتحديداً المصارف التجارية الحكومية أي عملية إصلاح مصرفي حقيقي بالرغم من وجود الاتفاقيات مع الشركات العالمية المختصة بمجال إعادة هيكلية المصارف, لكن بسبب التخوف من إلغاء بعض الأقسام وبعض الأنشطة وتقليص لعدد العاملين الهائل خصوصاً في المصارف الحكومية, فقد تاجل موضوع إعادة الإصلاح إلى وقت غير معلوم.

3- من خلال ما ورد من نقاط في محور ثالثاً حول واقع النشاط المصرفي ضمن المبحث الأول فقد أسُتنتج, أنهُ لا تزال المصارف التجارية في العراق بعيدة عن أهداف السياسات الاقتصادية, إذ لا تزال المصارف التجارية الحكومية هي التي تقوم بالوظائف الملقاة على عاتقها(منذ زمن طويل) لإعادة توظيف المدخرات نحو متطلبات الاقتصاد العراقي على الرغم من فقدان الأهمية إلا أن هذه الوظائف أصبحت كروتين تقوم بها هذه المصارف, مثل عملية توزيع الرواتب لموظفي أو وزارات الدولة. أما المصارف الخاصة فهي بعيدة كل البعد عن ما يتطلبه الاقتصاد فهي تقوم بخدمة ما تتطلبها أهدافها الخاصة. كما يلاحظ من خلال ملاحظة بعض الإجراءات المصرفية أثناء التزود بالبيانات أو طلب الخدمة المصرفية أن المصارف التجارية العراقية لاسيما الحكومية منها تعاني العمليات المصرفية فيها من إجراءاتها الطويلة والروتينية وإستغراقها وقتاً طويلاً لأدائها إلى جانب تعدد المستويات الإدارية التي تمر بها العملية لغرض إنجازها, وهذا يؤدي بالتأكيد إلى زيادة تكاليف الخدمة المصرفية ومصروفاتها الثانوية بالتالي سيؤدي إلى أنخفاض الأرباح.

4- أما فيما يخص جانب القدرة التنافسية, فقد أسُتنتج أن المصارف التجارية الخاصة هي أكثر تنافسيةً من الحكومة في معيار الربحية, والسبب في ذلك هو أن هذه المصارف تقوم بتوظيف أموالها في شكل قروض وسلف وأستثمارات قصيرة الأجل وفي مجالات أكثر أماناً وضمان. كما أن أغلب المصارف التجارية الخاصة تتجنب التعرض إلى المخاطرة بمستوياتها في تمويل القروض والسلف, ومرجع هذه الأرباح للمصارف الخاصة يعود إلى التميز بالأستثمار ببيع وشراء الأوراق المالية والعملات .

5- أما فيما يخص معيار الحصة من السوق فقد أستنتج أن المصارف الحكومية تميزت في هذا الجانب أو المعيار بحصولها على نسبة كبيرة جداً حيث بلغت حصتها ما يقارب من 89% من حصة السوق الإجمالية, وعلى الرغم من أنتشار وتعدد المصارف التجارية الخاصة في الآونة الأخيرة؛ إلا أن الجهاز المصرفي العراقي لا يزال يشهد تركزاً واعتماداً كبيراً على المصارف الحكومية ويظهر ذلك من خلال حجم ما يمنح من تسهيلات ائتمانية وجذب للودائع .

6- أما فيما يخص معيار الأمان فقد أتضح أن المصارف الخاصة هي الأفضل من المصارف التجارية الحكومية وأكثر تميزاً وتنافسيةً, حيث أن مؤشر نسبة كفاية رأس المال كانت نسب المصارف الخاصة جيدة جداً أما المصارف الحكومية لاسيما مصرف الرافدين فهي متدنية جداً والسبب يعود إلى فرق تقييم العملة تجاه الدولار بعد عام 2003 أدى إلى هبوط مستوى الأحتياطيات لدى المصرفين. كذلك الحال بالنسبة لمؤشر السيولة النقدية أستنتجَ بأن المصارف الخاصة أفضل من الحكومية بالرغم من أن الأخيرة كانت جيدة وتتوافق نوعاً ما مع النسب المقررة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة30%. بالتالي فأن المصارف الخاصة تعاني من مشكلة دعم الثقة بها والسمعة الطيبة فهي تحاول تقوية وتمتين هيكلها المالي وجانب أو نسب الأمان, لكن ما يلاحظ أنها كانت مبالغة في تدعيم هذا المعيار والسبب يعود لتخوفها الأستثمار بالأموال وعدم تيقنها وتوقعاتها بسياسات وخطط وأهداف الاقتصاد العراقي. كما أن هذه المصارف التي تحكمها إدارة مغلقة(عائلية) حيث أن بعض هذه المصارف يكون جميع المساهمين بها من عائلة واحدة وحتى في إدارة الأقسام الفرعية للمصرف, بالتالي كل ذلك لن يخدم مصالح الاقتصاد العراقي والتنمية الاقتصادية.

التوصيات :

من خلال ما ذُكر أعلاه من استنتاجات ينبغي أن وضع بعض التوصيات أو المقترحات والتي قد أن تساهم في وضع الحلول لخروج المصارف التجارية العراقية من أزمتها ومعاناتها والعراقيل التي تحيط بها :

1- على إدارة المصارف التجارية عينة البحث أن تقوم بجهد أكبر من خلال وضع خطط إستراتيجية تكون موضوعية وتلامس الواقع الاقتصادي للمصرف والاقتصاد العراقي, فضلاً عن تطوير هيكلها المصرفي من خلال إستشارة المختصين والخبراء بالسياسات المصرفية والتطوير المصرفي سواءً في داخل أو خارج العراق. لأن هذه المصارف هي من تقع على عاتقها مسؤولية تطوير نشاطها وإصلاح الخلل في هيكلها المصرفي ولا تنتظر من أحد أن يقوم بوضع الخطط لتطوير هذه المصارف والنهوض بها.

2- على إدارة المصارف التجارية لاسيما الحكومية تدريب وتنمية مهارات العاملين في هذه المصارف لأن العمل المصرفي الحديث يحتاج إلى خبرة ومعرفة متخصصة, وهو ما يفقدهُ الكثير من العاملين في هذه المصارف وعلى وجه التحديد مجال تكنولوجيا المعلومات الحديثة والصيرفة الإلكترونية لأننا نعيش في حالة من التطور السريع والتكنولوجيا المتنافسة بالتالي ستوفر للمصرف أنخفاضاً في المصروفات مثال ذلك نظام المقاصة الالكترونية, وهذا يتطلب إعادة النظر في نظام التوظيف الذي يجب أن يقوم على مبادئ الجدارة والأستحقاق والتخصص كأساس للتعيين.

3- أما فيما يخص معيار ربحية المصارف فعلى المصارف الحكومية وأيضاً الخاصة أن تبدل جهوداً أكثر وأفضل لتعظيم ربحيتها من خلال تعظيم إيراداتها وتقليص وتحجيم نفقاتها إلى أقصى ما يمكن؛ من خلال التخلص من الفروع غير الناجحة وغير المربحة وليست ذات كفاءة, فضلاً عن تقليص عدد الموظفين الكبير جداً خصوصاً في المصرفين الحكوميين, على الرغم من أنهُ سوف يخلق إرباكاً أكثر, ولكن مع ضرورة التنسيق مع الوزارات لغرض توفير أماكن لتوظيفهم في مجالات هم أعرف فيها من الجانب المصرفي ويمكن ملاحظة ذلك في المصارف الحكومية فالعديد من الموظفين هم بعيدين كل البعد عن الجانب المصرفي, فضلاً عن إعتماد المنافسة وإحتكار تقديم الخدمة المصرفية الأفضل.

4- أما فيما يخص معيار الحصة من السوق, فعلى المصارف الخاصة بدل جهود أكبر وذلك من خلال وضع خطط توسعية في السوق أكثر نجاحاً وذلك من خلال الأستعانة بالدعايات الإعلانية سواءً التلفزيونية أو من خلال توزيع بطاقات تعريفية عن المصرف وعن خدماتهُ التي يقدمها. فضلاً عن مساهمة المصرف في الندوات والاتحادات المصرفية, فضلاً عن إمكانية فتح فروع أو مكاتب داخل أو بالقرب من مقر الجامعات والوزارات...الخ, لأن كل ذلك سيسهم وبكل تأكيد في دعم ثقة وسمعة المصرف. بالتالي كل ذلك سيسهم في دعم الحصة السوقية للمصرف. لكن ينبغي للمصرف أن يسهم أيضاً في توفير التسهيلات الائتمانية لكل شرائح المجتمع فضلاً عن القطاعات الحكومية, وضرورة توفير الدعم للأخير لأن هذا يعد قطاعاً مهماً وداعماً لسمعة المصرف كما أنهُ يمثل جهة أكثر أمناً وأهمية في دعم الاقتصاد .

5- أما فيما يخص معيار الأمان فقد أتضح بأن المصارف الخاصة أكثر حرصاً من المصارف الحكومية في تدعيم هذا الجانب. لكن المصارف الخاصة كانت مغالية ومبالغة نوعاً ما في تدعيم هذا المعيار, بالتالي فأن هناك علاقة وثيقة بين هذا المعيار ونجاح المصرف في المعايير السابقة. لذا فعلى المصارف الخاصة الاهتمام بهذا المعيار لكن بحدود المعقول وتوفير الأموال المعطلة الأستثمار في جوانب أكثر ربحيةً. وذلك من خلال أتباع النسب القانونية الموضوعة من قبل الجهات الحكومية الإشرافية.

المصادر :

المصادر العربية :

أ- الكتب:

1- أبو حمد, رضا صاحب. ونوري, فائق مشعل. إدارة المصارف. الموصل: دار أبن الأثير للطباعة والنشر, جامعة الموصل, 2005 .

2- أحمد, زغدار. المنافسة- التنافسية والبدائل الإستراتيجية. الطبعة الأولى, الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع, 2011 .

3- البديري, حسن جميل. البنوك مدخل محاسبي وإداري. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع, 2013 .

4- الشمري, صادق راشد. إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية. بغداد: مطبعة الكتاب, 2012 .

5- السيد علي, عبد المنعم. اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقطار النامية مع إشارة خاصة للعراق. الجزء الأول, الطبعة الثانية, بغداد: مطبعة الديواني,1986 .

6- السيد علي ,عبد المنعم . اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والأشتراكية والأقطار النامية مع أشارة إلى العراق . الجزء الثاني , الطبعة الثانية , بغداد : مطبعة الديواني 1986 .

7- الغزي, فليح حسن خلف . الائتمان المصرفي ودورهُ في الاقتصاد العراقي .بغداد : مطبعة جامعة بغداد, 1976 .

8- الحبيطي, قاسم محسن . ويحيى, زياد هاشم . تحليل ومناقشة القوائم المالية. الموصل : الدار الجامعية للطباعة والنشر,2002 .

9- العلي, أسعد حميد. إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر. الطبعة الأولى, بغداد: دار الذاكرة للنشر والتوزيع, 2013 .

10- الصميدعي, محمود جاسم. ويوسف, ردينة عثمان. التسويق المصرفي مدخل استراتيجي كمي تحليلي. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع, 2005 .

11- الزبيدي, حمزة محمود. التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل. الطبعة الثانية, عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع, 2011 .

12- ثويني, فلاح حسن . الموجز في تطور النقود والمصارف في العراق منذ الألف الثالث قبل الميلاد وحتى الألف الثالث بعد الميلاد .الطبعة الثانية, بغداد : مطبعة الرفاه, 2010 .

13- خنفر, مؤيد راضي. والمطارنة, غسان فلاح. تحليل القوائم المالية مدخل نظري تطبيقي. الطبعة الأولى, عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, 2001 .

14- خليل, سامي. النقود والبنوك . الكتاب الأول, الكويت: شركة كاظمة للنشر والتوزيع, 1982 .

15- رضوان, مصطفى أحمد حامد.التنافسية كآلية من آليات العولمة,الطبعة الأولى,الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر,2011 .

16- عمر, عصام. البنوك الوضعية والشرعية. الإسكندرية : دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع, 2013.

17- قاسم, مظهر محمد صالح. السياسة النقدية للعراق(بناء الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على نظام مالي سليم). الطبعة الأولى, بغداد: بيت الحكمة, 2012 .

18- وهم, بدر غيلان. السوق النقدية والمالية في العراق . بغداد: دار الكتب والوثائق ببغداد, 2009 .

ب- الرسائل والأطاريح الجامعية :

1- إيمان, العاني. البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية. الجزائر: رسالة ماجستير في المالية والبنوك مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة منتوري, غير منشورة, 2007 .

2- الشمري, ثامر عبدالعالي كاظم. قياس القدرة التنافسية الدولية دارسة تحليلية لدول مختارة. أطروحة دكتوراه في الاقتصاد, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة الكوفة,2010 .

3- النسور, عبد الحكيم عبدالله. الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي. سوريا: أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والتخطيط, جامعة تشرين- كلية الاقتصاد غير منشورة, 2009 .

4- الجوارين ,عدنان فرحان عبدالحسين .القدرة التنافسية لبعض الاقتصاديات العربية مع أشارة خاصة للعراق . أطروحة دكتوراه في الاقتصاد , جامعة البصرة- كلية الإدارة والاقتصارد, غير منشورة, 2010 .

5- القضاة ,علي مصطفى عبدالله. المقدرة التنافسية للقطاع المصرفي الأردني . الأردن: رسالة ماجستير في الاقتصاد, الجامعة الأردنية- كلية الدراسات العليا, 2001 .

6- سرحان, سامية. أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية. الجزائر: رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة فرحات عباس-سطيف- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير, غير منشورة, 2011 .

7- عبد الحميد, برحومة. مراد, شريف . الجودة الشاملة ومواصفات الأيزو كأداة لتفعيل تنافسية المؤسسة الاقتصادية. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية, العدد الثالث, جامعة محمد خيضر بسكرة- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, 2008 .

8- فلة, العيهار. دور الجودة في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة. الجزائر: رسالة ماجستير في علوم التسيير, جامعة الجزائر- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالخروبة,غير منشورة, 2005 .

9- مشبب, غالب صالح علي. تحليل وتقييم أداء المصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف اليمنية. سوريا: أطروحة دكتوراه في الاقتصاد مقدمة إلى مجلس كلية الاقتصاد, جامعة دمشق,غير منشورة, 2010 .

10- منال, كباب. دور إستراتيجية الترويج في تحسين القدرةالتنافسية للمؤسسة الوطنية. الحزائر: رسالة ماجستير في علون التسيير, جامعة محمد بوضياف بالمسيلة- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية,2007,غيرمنشورة .

11- مصطفى, لؤي صادق الحاج. القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الفلسطينية وأفاق تطورها. فلسطين: رسالة ماجستير في إدارة السياسات الاقتصادية, جامعة النجاح الوطنية- كلية الدراسات العليا,غير منشورة, 2005 .

ج- الدوريات :

1- العراق فرص أستثمارية مجزية جهاز مصرفي متنام تحكمه معايير الصيرفة الدولية. مجلة إتحاد المصارف العربية, عدد خاص, العدد3, 2010 .

2- جاسم, عباس. التطورات المصرفية في العراق . المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, الجامعة المستنصرية, 2009, السنة الخامسة, العدد 13 .

3- عبد الرضا, نبيل جعفر. متطلبات إصلاح القطاع المصرفي في العراق. الحوار المتمدن, www.Alhewar.org .

4- علي, جمان حسن. الإصلاح المصرفي الحكومي الواقع الأفق. مجلة الحوار, معهد التقدم للسياسات الأنمائية, العدد 35, 2012 .

د-التقارير:

1- النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي لعام 2012 .

2- الأمانة العامة لمجلس الإمارات للتنافسي, التنافسية سياسات وممارسات(النمو الاقتصادي والإنتاجية), مجلس الإمارات للتنافسية, العدد2, أبريل 2011, الإمارات العربية المتحدة,2011 .

3- التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري لسنة 2012 .

المصادر الإنكليزية :

A- Report:

1- The Arab World Competitiveness Report 2013, published by the World Economic Forum and European Bank for Reconstruction and Development(EBRD), Geneva, May 2013 .

C- Researches:

1- Elasrag,Hussein. Enhancing Competitiveness For Exports Of Egyptian Small And Medium Size. MPRA(Munich Personal Repec Archive), Munich University, paper No.45006, posted 13, March 2013 .

Analysis of the competitiveness for commercial banks in Iraq for a period of 2004 – 2012

Abstract:

This study was conducted on a sample of commercial banks in Iraq, chosen according number of considerations for twenty banks, contained two public banks and eighteen private banks.

The goal of research is identify the Activities of commercial banks in Iraq by reaching out and approaching the strengths and weaknesses in their activities by identifying the competitiveness of these banks, In order to achieve this goal we set up certain standard shows us the competitiveness of these banks and reflected their financial performance. The results of research that commercial banks are still suffering from the weakness of the capabilities and effectiveness for influence in the Iraqi economy, Although the commercial banks in Iraq have a long tradition and a long history in the banking industry, but is still limited activity, as I conclude; still commercial banks in Iraq is of from the objectives economic policies commercial banks government. Are still is doing the functions which entrusted to them (since long age) for the re-employment of savings towards the requirements of the Iraqi economy despite the loss of importance. However, these functions carried out by these banks have become routine, such as the distributions of salaries to employees or state ministries. The private banks are a far cry from the requirements of the economy because they are serving their own interests. This can be seen through a particular service request from one of the Iraqi banks. Especially government banks suffer banking its operations: where the procedures and long routine and Dull, It takes a long time for her performance, and multiple administrative levels experienced by the banking service request process for the purpose of getting them. This would certainly lead to increased costs of banking service and secondary expenditures thus lead to lower profits. And the results also showed that private banks are more competitive than state-owned banks according to a criteria of profitability and safety, but the government banks were more competitive And in the market share criteria.

Keywords: Commercial banks, competitiveness, profitability criteria, market share criteria, safety criteria.